



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الأولى

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 29 أكتوبر 2007

# فهرس

- مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008

- ملحق : سؤال كتابي وجواب

## محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة المنعقدة

يوم الاثنين 29 أكتوبر 2007 (ليلا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السيدان : - كريم جودي، وزير المالية.  
- الهاشمي جعبوب، وزير التجارة.

سأقدم لكم رقمين، لقد استفادت وزارة الشباب والرياضة خلال السبع سنوات الأخيرة مبلغ 150 مليار دينار بينما استفادت وزارة المجاهدين سنة 2008 مبلغ 133 مليار دينار، وسمحوا لي فيحوزتي مرجعا آخر ألا وهو مؤتمر الصومام الذي ترأسه كل من العربي بن مهيدي وعبان رمضان وأمران وكريم بلقاسم وزغود يوسف ولخضر بن طوبال، عندما أتحدث عن هؤلاء الشهداء يقشعر بدني، فيما تمثلت وصيتهم؟

لقد قدموا أرقاماً في مؤتمر الصومام وأستسمحك السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية فهذه الأرقام غير مزورة.

لقد قدم كل قائد منطقة إحصاء عن عدد المجاهدين في منطقته في سنة 1954 وفي سنة 1956، وجميعكم تعرفون، وربما من بينكم شباباً لا يعرفون، أن المنطقة الأولى لم تمثل في مؤتمر الصومام بسبب استشهاد الشهيد مصطفى بن بولعيد رحمه الله لكن عدد المجاهدين في المنطقة الثالثة يقارب عدد المجاهدين في المنطقتين الأولى والثانية.

بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية بتاريخ الفاتح نوفمبر سنة 1954، 100 مجاهد، وفي المنطقة الرابعة 50 مجاهداً وفي المنطقة الخامسة 60 مجاهداً وفي المنطقة السادسة لم يكن هناك مجاهدون، وفي المنطقة الثالثة 450 مجاهداً.

بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية بتاريخ 20 غشت سنة 1956، 1169 مجاهداً وفي المنطقة الرابعة 1000 مجاهد وفي

### افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة

#### والدقيقة الخامسة عشرة ليلا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،  
الجلسة مفتوحة.

نستأنف مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2008،  
أحيل الكلمة إلى أول متدخل السيد عمران آيت حمودة.

السيد عمران آيت حمودة : شكرا السيد الرئيس.  
السادة الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنني في البرلمان منذ سنة 1992 وفي كل سنة تقدم الحكومة مشروعا، فإذا عدنا إلى ما قلناه في سنوات 1972 و1973 و1974 و2000 وإلى يومنا هذا سنجد المشاريع نفسها وسنجد أن الزملاء يقولون الشيء نفسه، فبالنسبة إلينا لم يتغير شيئا، أستسمحك السيد الوزير المحترم، يبدو لي أن مشروع قانون المالية هذا غير متوازن وغير عادل إذ نلاحظ مثلا أن رابع ميزانية للدولة خصصت لوزارة المجاهدين، وبصفتي ابن شهيد يمكنني الخوض في هذا الأمر، أي قبل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وقبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقبل وزارة الشباب والرياضة وقبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مما يعني أننا نسينا نسبة 90٪/ سواء كانوا ريفيين أو شبابا.

**الرئيس :** أشكر السيد عمران آيت حمودة، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوعزة.

**السيد مصطفى بوعزة :** شكرًا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور.

تحية طيبة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد؛

يجدر بي بصد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008 أن أؤكده بالإنجازات التي ميزت المؤشرات الكلية، وأؤكد ميزت المؤشرات الكلية، وتدعمها عموماً وكذا ارتفاع مستوى احتياطي الصرف وتدني مستوى المديونية الخارجية نسبياً بالنظر إلى الناتج الداخلي الخام، أضف إلى ذلك عجز الميزانية المقبولة رغم ارتفاع النفقات.

وكل ما سبق ذكره يعود إلى عاملين أساسيين نحمد الله على الأول ونشمن الثاني ويتمثلان فيما يأتي :

- ارتفاع سعر المحروقات ونحمد الله على ذلك.

- الخيارات المالية والتقديرة المقيدة بشروط صندوق النقد الدولي.

ومما يستحق الذكر هو مبادرة اللجنة المختصة بإلغاء وضعيات المادتين 17 و42 المتعلقة بالمازوت وبالقسيمة، وهذا تعديل نشمنه وتدعمه.

وآخر ما يمكن ذكره من محاسن هذا المشروع هو الدفع الطفيف الممنوح إلى القدرة الشرائية من خلال التدابير التشريعية المدرجة في ذات المشروع، نذكر منها، تخفيض الضغط الجبائي ودعم عملية الحصول على سكنات.

السيد الرئيس،

أعرج الآن إلى جانب الاستفهام وأطالب بتوضيحات فيما يخص ذلك من أصحاب الشأن.

المنطقة الخامسة 500 مجاهد وفي المنطقة السادسة 200 مجاهد وفي المنطقة الثالثة 3100 مجاهد، وفي المجموع 7138 مجاهداً هذا وقد تم إحصاء 10.000 مجاهد فقط بتاريخ 05 يونيو سنة 1962 لكنني أسمع اليوم وزير المجاهدين يتحدث عن وجود 10.000 ملف مزور، ماذا يعني ذلك؟

يعني ذلك أن هذه الميزانية لا توجه إلى المجاهدين، لا أتحدث عن الذين كافحوا فأولئك فوق كل اعتبار.

لكن في ولاية باتنة جميع إخواننا المجاهدين الحقيقيين مضطهدين لأن "الحركة" هم من يستفيدون من الميزانية المخصصة لوزارة المجاهدين، ياللعجب الوزير ليس هنا ليخبرنا عن تضاعف عدد المجاهدين الذين تم إحصاؤهم في سنة 1962! ففي كل بلد يمر بحرب يتناقص عدد المجاهدين سنة تلو الأخرى لكن في الجزائر وبقدرة الله يتضاعف العدد سنة تلو الأخرى فإذا كان رئيس الجمهورية والحكومة يريدان حقاً إيجاد حل لمشكلة المجاهدين وذوي الحقوق فما عليهما إلا قبول قانون حماية الشهيد والمجاهد وهو أولاً وأخيراً قانون أعد هنا، وأعدتموه أنتم، فلماذا لا يودون تطبيقه؟!

لقد قدم السيد وزير المالية مشروع الميزانية، أقول لكم بصراحة، لا أعرف ماذا تحمل هذه الميزانية، لم أفهم شيئاً، الشيء الوحيد الذي فهمته أنني عندما أتوجه إلى السوق أجد أن سعر البطاطا الذي كان يبلغ 20 ديناراً أصبح يبلغ 70 ديناراً وأن الله حرم أكل لحم الخنزير بينما الحكومة استوردت بطاطا موجهة إلى الخنازير، لقد أفطرونا رمضان! كما أن سعر كيس السميد (25 كغم) كان يبلغ 750 ديناراً وأصبح يبلغ 1850 ديناراً، ماذا سيحل بالفقراء؟! كيف سيعيش الجزائريون؟، هذا دون أن أتحدث عن الخضر والفواكه ف منذ شهرين أو ثلاثة أشهر وكان القيام قد حلت فأصبحت، ورغم كوني نائباً، لا أستطيع التسوق، فماذا عن الآخرين؟! عندما نتمعن في هذه الميزانية نلاحظ أن السيد وزير المالية لم يقدم رقماً وهو أن الجزائر تعد من بين 93 بلداً الأكثر فساداً رشوة في العالم، هذه حقيقة.

سينهبون هذه الميزانية، البارونات واللصوص والذين يمتصون دماء الشهداء، ماذا يفعلون بهذه الميزانية والجزائر تعد من بين 93 بلداً الأكثر فساداً في العالم في حين يقال لقد استرجعوا الكرامة، استرجعوا الكرامة...

ما مصير الشركات الوطنية المعلقة، لا طعم لها ولا لون ولا رائحة، لم تبق عامة ولم تبق خاصة ولم تنتهي محلة؟

خلاصة وأخيرا، إن الإشكال لا يكمن في الاختيارات المالية والنقدية بل يكمن في الضغط والرقابة الغائبين وهما مسألتان ترتبطان بالحكم الراشد الذي يملي على المؤمنين به حقا لا لفظا أن تكون الزيادة في الوظيف العمومي مدعومة باتجاه القوانين الأساسية الخاصة أي في النية نفسها ألا وهي تثمين وتفعيل العامل البشري وموارده، بمعنى أن يتقدم من تقدم واجتهد ويتأخر من تأخر وألا تدخل المحسوبة في الترقية والتوظيف وأن تسترجع قيمة العلم والعمل من خلال إصلاحات عميقة مبدأها الأحقية في التقييم المهني وعليه فمشكلتنا متعددة الجوانب بمستويات مختلفة لكنها أخلاقية وبين قوسين لكن بسطور العدالة الاجتماعية وشكرا، والسلام عليكم.

**الرئيس:** أشكر السيد مصطفى بوعزة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بلقاسم قوادي.

**السيد عبد القادر بلقاسم قوادي:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، معالي أعضاء الحكومة، السادة والسيدات نواب الشعب، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أجد في البداية من الواجب أن أشكر السيد وزير المالية والسادة وزراء الحكومة والأطعم التقنية العاملة معهم على الجهود المضنية التي بذلوها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2008 وأشكر كذلك لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني التي عكفت على دراسة هذا الملف بدقة واحترافية عالية.

ولا شك أن هذا المشروع احتوى على إيجابيات كثيرة جدا نتمناها ونعتز بها بل ونفخر بها مثل تخصيص ميزانية معتبرة لمحو الأمية (170 مليار سنتيم) وإلغاء رسم الضريبة على الدخل الإجمالي على ذوي الدخل المحدود ومسح ديون البلديات

هل لاقتصادنا في تصور أصحاب المشروع القدرة الكافية لتحمل وتيرة ومستوى نفقات التجهيز والاستثمار لتجنب تحويل هائل للعملات على حساب الادخار الوطني؟

ألا يرى أصحاب المشروع أن تخفيض في التكاليف الجمركية لا يؤثر حقيقة في الأسعار انخفاضا عند الاستهلاك بالنظر إلى ارتفاع اليورو مقابل الدولار؟

ما بال الدين الداخلي لم يحض بالاهتمام الكافي ولم يرد ذكره إلا عابرا ولما لا تتم معالجته جديا وتصفيته تدريجيا بمستويات وتيرة الدين الخارجي؟ للعلم هناك ما قيمته 1700 مليار دينار دين داخلي وهذه المسألة لم تعالج بعد.

وردت في قانون المالية لسنة 2005 معالجة مسألة المساحات والفضاءات الاقتصادية غير المستغلة وتمت إحالتها على التنظيم الذي لم ير الوجود وما تزال دار لقمان على حالها.

لدي اقتراح، لما لا يستغل تطوير المساحات الكبرى لدعم استقرار الأسعار ومحاربة المضاربة التي تعد من الأسباب الأساسية في اختلال القدرة الشرائية وضربها وارتفاع الأسعار فجميع الدول تضارب لكن في الجزائر المضاربة عجيبة وغريبة.

إلى متى يتأكد الاتجاه نحو التحيين والعصرنة في الإدارة الجزائرية من خلال قوانين المالية المتتالية التي أغفلت هذا الجهد الضروري ولما لا إحداث صندوق خاص على غرار الصناديق الفلاحية التي لم نجد لها وقعا على الإنتاجية الفلاحية وإقلاع القطاع؟

إذا كانت الجباية لا تكفي ولا تغطي نفقات التسيير بنسبة عالية والتعويل على مداخيل المحروقات قائم فهل يبقى دائم؟

التعامل الذي لا نجد له تفسيراً بالنظر إلى القانون الخاص الجزائري (القانون التجاري، وقانون النقد) هو التفريق بين بنك عام وبنك خاص وكذلك بين بنك خاص جزائري وآخر أجنبي فمن المعلوم أن هذا الأخير لا يتعدى أن يكون بنكا ذا توجه للقرض الاستهلاكي بنسبة عالية.

في مجال الفلاحة والاستثمار الفلاحي نتساءل عن آلاف الملايير من السننيمات التي ذهبت في دعم الفلاحة أين ثمارها؟ ندرة في البطاطا، وندرة في القمح وندرة في السميد وندرة في الحليب وندرة حتى في التمر، لا شك أن هذه الأموال دعم بها أشخاص ولم تدعم بها الفلاحة، نطالب بدعم الفلاحة أولا ثم الفلاح ثانيا وأن نمسح المستثمر الأدوات والوسائل والبذور وليس الأموال ومن العجيب أن تستحوذ دولة صغيرة كتونس على نسبة 27٪ من سوق التمور وكيان مصطنع كإسرائيل يستحوذ على نسبة 17٪ من سوق التمور وإيران على نسبة 35٪ في حين بلد شاسع واسع وغني بالثروات لا يمثل سوى نسبة 4٪ من هذه السوق، وفي المجال نفسه أيضا من العيب والعار ونحن دولة مسلمة بنص الدستور أن ندعم مزارع الكروم الموجهة لإنتاج الخمور في ولاية عين تيموشنت مثلا وهي مادة محرمة تحريما صريحا في شرعنا وهذا عوض أن ندعم بها مزارع القمح والبطاطا والتمر وتربية المواشي.

في مجال السيولة النقدية،

نتساءل بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008 عن ندرة الأموال في مكاتب البريد في عدة ولايات من الوطن ونخص بالذكر ولايتي الشلف وعين الدفلى بحكم المعيشة حيث يعاني العمال والأجراء البسطاء منذ أكثر من شهر، الطوابير الطويلة أمام الشبائيك الخالية من الأموال.

ما السبب؟ وما ذنب الموظف الذي يملك المال في الحساب ولا يستطيع التصرف فيه أو قبضه في ظل قدرة شرائية متدهورة؟

ورد في المادة 75 من الفصل الرابع من مشروع قانون المالية منح قرض يقدر بمبلغ مليوني دينار جزائري لفائدة سكان الشاليهات بولايات الشلف وعين الدفلى وتيسمسيلت وتيارت مع تخفيض نسبة الفائدة حيث لا تتجاوز نسبة 2٪ وهنا نتساءل أما آن لمسؤولينا أن يعلموا أن هذه النسبة وإن كانت بسيطة فهي تسمى فائدة وهي شرعا ربا ومن المحرمات القطعية والشعب الجزائري شعب مسلم يتحرج من أخذ هذه القروض!

ما يضر خزينة الدولة أن تمنح هذا القرض دون فائدة؟ بالعكس سيزيد هذا من مصداقية الدولة والثقة أكثر في مسؤوليها وزيادة البركة والخير في اقتصادها لأن الله عز وجل قال "يمحق الله الربا ويربي الصدقات".

والاستمرار في دعم حليب الأكياس والخبز والمحروقات والتكفل بنفقات علاج الفئات المحرومة والشبكة الأجورية الجديدة والزيادة في عدد المطاعم المدرسية وترقية نوعية الوجبات الموجهة لتلاميذنا وغيرها كثير، لكن كل عمل بشري لا يخلو من نقائص والكمال عزيز ولعل من النقائص التي نلاحظها في هذا المشروع ما يأتي :

في مجال التربية والتعليم،

تبقى ميزانية قطاع التربية والتعليم دون التطلعات الحقيقية للشعب الجزائري وكفي ما يعانیه التلاميذ من اكتظاظ في الأقسام إذ يصل عدد التلاميذ في القسم الواحد إلى 48 تلميذا وحتى إلى 50 تلميذا في كثير من المؤسسات وهذا رقم كبير يؤثر في الاستيعاب وفي جهود الأستاذ وهذا ما يملي على الوزارة الوصية طلب اعتمادات مالية كبيرة جدا لمضاعفة عدد المؤسسات التربوية وكمثال على ذلك إكمالية بالقرية الفلاحية بالعطاف بولاية عين الدفلى بها 807 تلميذا، موزعين على 14 قسما و18 فوجا تربويا وهذا يعني أنهم يدرسون بالتناوب وعندما يخرجون في الساعة العاشرة إلى الساحة للاستراحة يقفون واقفين لا يتحركون فلا وجود لمكان، كيف يمكن أن يتحرك 800 تلميذ في ساحة لا تتجاوز مساحتها 250 متر مربع.

وهنا أقول يجب أن تخصص أكبر ميزانية في الدولة لقطاع التربية والتعليم.

في مجال شبكة الأجور،

نطالب بضرورة إحداث التوازن بين الأجور والقدرة الشرائية حيث نتأكد أن الزيادة في الأجر تعني الزيادة في القدرة الشرائية، أما أن نرفع الأجر ونرفع الأسعار فهذا تحصيل حاصل بل وحط من قيمة الدينار الجزائري الذي نطالب بالمناسبة بإعادة الاعتبار إليه كما فعلت تركيا مثلا، حيث يصبح مثلا الدينار الواحد يعادل 1 دولار أو 1 أورو.

نتساءل عن ظاهرة غريبة لا توجد إلا في الجزائر، وفرة مالية معتبرة تجاوزت 90 مليار دولار وفقرا يزداد وبطالة تنتشر وهروب الشباب من بلادهم، فهذه مفارقة عجيبة، دولة غنية وشعب فقير، ورد في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام "إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده"، نريد أن نرى أثر هذه الوفرة على شعبنا.

البطالة الفتاك بالمجمعات، وهذا التوجه تبنته أيضا لجنة المالية والميزانية وهي مشكورة على ذلك.

السيد الوزير،

تدعو الزيادة المعتبرة في ميزانية قطاع السكن إلى التفاؤل لكن يبدو أن ذلك غير كفيل بالقضاء على السكنات القصدية الموجودة في بعض الولايات وأخص بالذكر عاصمة الشرق الجزائري ولاية قسنطينة العظيمة والعريقة، مفخرة سكان كل ولايات الشرق الجزائري، فرغم كل ما أنجز وما تحقق ماتزال هذه المدينة تعاني وبحدة، ولعله من العيب والعار أن تبقى بمدينة العلامة عبد الحميد بن باديس مساكن قصدية وربما احتجنا، السيد الوزير، إلى برنامج خاص بهذه المدينة العريقة.

فيما يخص الفلاحة والتي تعتبر البديل الوحيد للجزائر بعد ثروة المحروقات، وإذا أردنا ألا نرهن مستقبل الأجيال القادمة، فهي تعتبر القطاع الأكثر أهمية ولعل الزيادة المعتبرة في ميزانية سنة 2008 ليبعث على التفاؤل، وأريد أن أذكر هنا بالأراضي الفلاحية التي تزخر بها بلادنا وضرورة الحفاظ عليها ولعل ولاية ميلة هي إحدى الولايات التي تزخر بأراضي خصبة، أثبتت عطائها في إنتاج القمح وهذا بشهادة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، وهنا أريد التذكير بوجود تخصيص عناية خاصة في هذا الإطار، هذا بالإضافة إلى قطاع السياحة من أجل رفع ولاية ميلة الفتية إلى مصاف الولايات الكبرى.

السيد الوزير،

بالنسبة إلى قطاع النقل الجوي فكل النواب لاحظوا تذبذب رحلات الخطوط الجوية الجزائرية وهذا في مخالفة التوقيت المسطر مما يؤثر سلبا في مصداقية هذه المؤسسة الهامة، ونذكر هنا بالغلاء الفاحش للرحلات في حين نجد أن بعض الشركات الأجنبية في هذا الميدان جد ملتزمة بتوقيتها وأسعارها منخفضة مقارنة بشركتنا، وهذا الأمر بالضرورة يؤثر سلبا ويهدد بزوالها.

ولعل الإعانة التي خصصتها في ميزانية سنة 2008 لهذه الشركة لتدفع أيضا على التفاؤل.

في مجال المياه والري، نلفت انتباه السيد وزير القطاع إلى المشاكل التي يعانيها سد بني هارون والذي تستفيد منه عدة

نتفهم حين تقترض الدولة من الخارج تفرض عليها الربا ولكننا لا نفهم حين تقترض الدولة شعبها تأخذ عنه الربا وعليه "لا تريح الدولة ولا الشعب".

نتساءل في السياق نفسه عن سر تأخر فتح شبابيك للمعاملات الإسلامية اللاربوية في البنوك الحالية التي سبق وأن وعد بها السيد رئيس الحكومة، بل ونطالب بتسهيل الإجراءات الإدارية لفتح المجال أمام البنوك الإسلامية الخارجية والتي يتطلع إليها شعبنا حتى يتخلص من المعاملات الربوية المناقضة لدينه.

في مجال السكن،

بالنسبة إلى السكن التساهمي وإسهام الدولة لقد كان السكن التساهمي في بداية المشروع موجه إلى الطبقة الوسطى أما اليوم فارتفع سعره وأصبح في متناول الأغنياء فقط لماذا لا تكون...

الرئيس : شكرا السيد عبد القادر بلقاسم قوادري، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بوغنيق.

السيد عبد الحميد بوغنيق : شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السادة النواب المحترمين،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نتقدم لكم ولكافة الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لاندلاع ثورتنا المجيدة بتهانينا الخالصة.

السيد الوزير،

لقد تم حساب ميزانية الدولة لسنة 2008 في حدود مقياس 19 دولارا مع العلم أن الكل يعرف أن سعر برميل النفط يفوق حاليا مبلغ 90 دولارا ويبدو أن هذا التقدير جد متشائم وجد متخوف أم أنه نابع من مقولة "الحكم يعني اتخاذ الحيطه" ولكن هذا الفارق الشاسع ليفسح لنا المجال للتشاؤم في إمكانية التخفيف من حجم الغبن ومعاناة الشعب الجزائري المحروم من الطبقة الضعيفة وما أكثرها نظرا إلى ما يعانيه جراء صعوبة المعيشة وتدهور القدرة الشرائية والزيادة غير المعتبرة في الأجور ومشكل

جل الدول العربية والإسلامية، إلى تفكيك المقاومة الفلسطينية وظهور حكومتين للشعب الفلسطيني وهنا أفتح قوساً لأثمن وقوف السلطة الجزائرية وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية مع الشعب الفلسطيني وإسهامها في دعم صندوق القدس كما أغتنم الفرصة لأوجه نداءً بضرورة التحرك الدبلوماسي الجزائري الفوري لإطفاء هذا الحريق الذي نشب بين الفلسطينيين، بجمع الطرفين على كلمة سواء تعلق فيها مصلحة الشعب الفلسطيني على مصالح الحركات والفصائل والأشخاص.

السيد الرئيس،

إن التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع الجزائري في هذا الظرف لا تقل خطراً عن تلك التي تواجه الأمة فظهور موجة جديدة للإرهاب الموجه الذي استهدف رموز السلطة في قصر الحكومة ثم انتقل إلى محاولة الوصول إلى وفد فخامة رئيس الجمهورية بولاية باتنة قلعة الثوار، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المواطنين الذين سينالون رتبة الشهداء كما دلت على ذلك الأحاديث النبوية الشريفة قصد إدخال البلاد مرة أخرى في دوامة الفتنة والحروب الأهلية، وإجهاض مسيرة السلم والمصالحة الوطنية، وإنهاء القرارات الجريئة لمكافحة الفساد بكل أنواعه، وإفشال محاولات إصلاح مؤسسات الدولة ومخططات وبرامج التنمية الشاملة، وتفكيك التحالف الرئاسي والوفاق الوطني، وتقسيم التيار الوطني والإسلامي إلى جهات وتكتلات. وكذا تقييس المجتمع من التغيير والإصلاح والانتخاب ومحاولات ضرب الثوابت الوطنية مرة أخرى بحذف مقطع من النشيد الوطني والإشادة بالاستعمار الفرنسي في الكتاب المدرسي، ودفع المجتمع إلى الاحتقان والانفجار من خلال التحريض المكثف وتشويه كل أداءات الرئيس وحكومة التحالف بتضخيم أخطائها وما أكثرها، والتشكيك في صدق توجهها نحو الإصلاحات وعدم مراعاة الظرف الذي تمر به الأمة عموماً.

كل ذلك يقع في ظل استراتيجية نظام عالمي جديد من بعده عولمة متوحشة تدفع إلى حرب الثقافات، ثقافتهم ضد الثقافات الأخرى، والثقافة الإسلامية على الخصوص، وإلى إعادة الاستعمار في أشجع صورته وفي ظل تطور إيجابي للمؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية في سنتي 2006-2007 وفي ظرف ارتفع فيه سعر برميل النفط في السنوات الأخيرة حيث وصل هذه الأيام إلى سعر 93 دولاراً للبرميل الواحد، مما

ولايات بشرق البلاد، كما نذكره أن فخامة رئيس الجمهورية كان قد هدد بإيقاف استغلاله وللأسف أثناء تدشينه، وهذا طبعاً إلحاحاً منه على إيجاد الحلول الناجعة لمشاكل هذا الإنجاز الكبير والذي شرع فيه سنة 1968 كونه ثاني سد في أفريقيا.

أما في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فقد فجأنا سيادة وزير القطاع بفكرة فتح رأسمال شركة اتصالات الجزائر لنذكره مرة أخرى بهذا التوجه الغريب الذي يضع شركة عمومية في أيدي شركات أجنبية كون هذا القطاع متعلق بالسيادة وأمن الدولة وكون هذه الشركة تدر فوائد كبيرة على الخزينة العمومية.

شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس :** شكراً السيد عبد الحميد بوعنيق، وأحيل الكلمة إلى السيد الحاج الطيب عزيز.

**السيد الحاج الطيب عزيز :** شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس، المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

الحضور الأكارم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد؛

إن مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة يتزامن مع ذكرى نوفمبر الخالدة والتي ينادينا من خلالها دوماً الشهداء الأبرار الذين سطوروا بدمائهم الزكية أول وثيقة تاريخية دستورية لبناء الدولة الجزائرية لتصبح ذات سيادة وتكون ديمقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية.

النداء موجه لرفقاء الجهاد الذين تربعوا على كرسي الحكم قبل غيرهم من الأجيال الصاعدة التي التفت حول كل مصلح صادق يجتهد في تطبيق الدستور المرجع الذي سيحقق العدل الذي هو أساس الملك.

كما أن المشروع ورد في ظرف تواجه فيه الأمة والدولة والمجتمع تحديات كبرى من اغتصاب العراق إلى إحداث بؤر صراع في

– المنع من الاستفادة من نقل الرمال الصالحة للبناء من وادي مزى الذي لا يسبب ضررا بيئيا وشل التنمية العمرانية والأشغال العمومية...

**الرئيس :** أشكر السيد الحاج الطيب عزيز، وأحيل الكلمة إلى السيدة سكيينة مساعدي.

**السيدة سكيينة مساعدي :** شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي الوزراء،

زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعتبر هذه المداخلة فلسفة تأمل تحقيق القول بالفعل، ليس بإمكانني التدخل في تحاليل تقنية يتوه فيها حتى خبراء الاقتصاد، في بعض الأحيان، مادامت الإحصائيات المقدمة لا تعكس الواقع المزري المعاش للمواطن، في أغلب الأحيان، وتبقى أحكام مشروع قانون المالية، نبيلة الأهداف، في كثير من الأحيان، حبرا على ورق مما غطى عن ثغرات التسيير وأدى إلى تراكم موجات القلق والغضب، والكبت وسخط المواطنين على الدولة برمتها وأصبح هذا الكبت أرض خصبة لنسيج الفتن وعمليات كسر أركان الدولة الجزائرية والاعتقالات الإرهابية للفتات الفاعلة من المجتمع حتى يصبح مرة أخرى مجتمعنا فريسة سهلة لإعادة استعمارها من جل القوى الغربية.

هل أصبحت أمتنا الجزائرية عاقرة للدفاع عن أبنائها؟ كلا! ولهذا عملا بمقولة "المال عصب الحرب" أرجو من حكومتنا بذل مزيد من الجهود لتقديم "قانون ضبط الميزانية" عملا باحترام القوانين والشفافية الدستورية لكي نتأكد من تحقيق الحكم الراشد المنشود رسميا، فالشعب الجزائري الذي لم يدرس ولا يستوعب مشروع هذا القانون قادر فقط على تحليل وضعيته الاقتصادية والاجتماعية التي يعانها يوميا لأنه يرى أن باطن الأرض والسماء تمطر ملايير الدولارات والمياه المنعشة بينما "البطاطا" مفقودة لأن سطح الأرض يلد فقرا وبؤسا وحرمانا.

هل أصبح قدرا محتوما أن يعيش المواطن إلا من خيرات باطن الأرض، والوطن يزخر بمئات الآلاف من المؤهلين والخبراء يحملون بتقديم خدماتهم لرفع الغبن وتكسير قيود الفقر؟

أدى إلى وفرة مالية معتبرة والحمد والشكر لله والتي تتطلب التعاون واغتنام الفرصة للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ووضع حد للنهب المبرمج تدريجيا.

وفي إطار ضعف بعض المسؤولين للأسف في تحقيق التوازن والانسجام بين الطبائع البشرية المعقدة والمختلفة وبين تطبيق القانون وعدم مراعاة الأوضاع الصحية والاجتماعية المتردية للعديد من أبناء هذا الوطن.

السيد الرئيس،

إن واجب الحفاظ على الثوابت والدولة والوطن يفرض علينا تقديم النقد الإيجابي ووضع المرآة أمام السلطة التنفيذية لتعرف الأرقام والأوضاع الحقيقية التي آل إليها التدهور الاجتماعي على الخصوص، وذلك من خلال زيارة ميدانية لـ 24 بلدية بولاية الأغواط قبل شهر رمضان الكريم أعدنا من خلالها تقريرا ميدانيا نقدم أهم ما ورد فيه من الانشغالات والمشكلات المشتركة بين شرائح عديدة من المجتمع.

أولا، الوضع الاجتماعي المتردي والمتمثل في غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وفاتورات استهلاك الماء والكهرباء والغاز والبطالة المتفشية وارتفاع مصاريف العلاج والدواء والحاجة إلى السكن، وتكاليف النقل في ظل وفرة مالية معتبرة.

ثانيا، وضع الموالين الذين يعانون ندرة الأعلاف، وأضم صوتي إلى الأخ من ولاية الجلفة الذي تحدث أمس، وإن وجدت فبأثمان مرتفعة أثقلت كواهلهم، في مقابل تراجع قيمة رؤوس الماشية بالأسواق، إضافة إلى محدودية مناطق الرعي بسبب الحصار الذي فرضته المحميات على الحدود بين البلديات، ولعدم وجود دعم للموالين يساعدهم في الحفاظ على هذه الثروة الحيوانية وتنميتها..

ثالثا، مشكلة القوانين والإجراءات التنفيذية التي اصطدمت بالواقع، وقيدت المواطن ومنعته من الاسترزاق بحرية ولا هي حلت مشكلاته الاجتماعية مثل :

– حضر البناء بمنطقة حاسي الرمل وتجميد نشاط المواطنين بلبيل وبوزير وتلغمت..

**الرئيس :** شكرا السيدة سكيينة مساعدي، وأحيل الكلمة إلى السيد أمين علوش.

**السيد أمين علوش :** شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،  
أما بعد؛  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السادة الوزراء،  
زملائي النواب،  
الأسرة الإعلامية،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستهل بتحية كافة الشعب الجزائري بمناسبة ذكرى أول نوفمبر  
المجيدة، وبهذه المناسبة الهامة المتعلقة بمناقشة مشروع قانون  
المالية لسنة 2008 نسجل بعض الملاحظات.

إننا في حركة مجتمع السلم نرى أنه كان الأجدر بالحكومة قبل  
أن تقدم مشروع قانون المالية، أن تعرض على السادة النواب  
قانون ضبط الميزانية وكذا التقرير السنوي لمحافظة بنك الجزائر،  
الذين من شأنهما منحنا صورة واضحة عن صرف أموال الدولة  
وكذا نسبة استهلاك القروض المخصصة للميزانيات القطاعية  
المختلفة، كما أنه حق قانوني يخوله الدستور الجزائري للمؤسسة  
التشريعية في مراقبة الجهاز التنفيذي المشرف على صرف  
الميزانية.

إن السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة والمعتمدة  
بأكثر من نسبة 90٪ على إيرادات المحروقات والباقي على  
مداخيل الجباية والتي لا تغطي سوى نسبة 65٪ إلى 70٪ من  
ميزانية الأجور تعتبر تحديا حقيقيا يهدد مستقبل البلاد في  
ضمان الاستقرار الاجتماعي وتوفير العيش الكريم للمواطن  
الجزائري.

لذا وجب على الحكومة التفكير بعمق في اقتصاد بديل أو  
مكمل من شأنه أن يحدث توازنا ويعفينا من الاعتماد على  
إيرادات المحروقات وهذا بالاستثمار خارج هذا المجال،  
بتشجيع قطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة.

متى سنحقق الأهداف الكبرى دون رهنها بحاصل الجباية  
البتروولية كمصدر أساسي في تمويل النمو؟

تبقى هذه الإحصائيات أرقاما جامدة، عند معظم المواطنين حتى  
التحقيق الفعلي لأهدافها بتحسين وضعيتهم المعيشية، وحاليا  
لا يطالبون بأكثر من ذلك، لقد أصبحوا عقب تعدد الأزمات التي  
قهرتهم وأرهقتهم وعقدتهم، لا يؤمنون إلا بالملمسوس حتى  
يتسنى للنواب المراقبة الفعلية للأموال وليتيقن الشعب بأنه  
حقيقة موضوع اهتمام مسيريه وممثليه عسى أن تنقلص أزمة  
الثقة الخائفة بين المحكوم والحاكم، لنصل إلى التحقيق الفعلي  
للمصالحة الوطنية وهذا عبر مصالحة الشباب مع الأرض الأم،  
بكل معانيها، وثباته على حبها واحترامها وخدمتها والترعرع  
فيها مثلما لقن من دروس عن ثورة التحرير.

لقد كان يحلم بتحقيق عملية تسليم المشعل في حب الوطن  
والدفاع عنه وأصبح، الآن يسخر من هذه الفكرة ساخطا بأنها لم  
تصبح حتى "فتوى للجوعان" وأغرق الشباب في التلاعبات  
السياسية لتغطية اللامبالاة والفشل في التسيير ورفض  
المواجهة وفضل الاستسلام للتهجير وتهجير آماله وتهريب  
ثرواته للغير.

إذن، يكمن الأهم في إقناعه بمشاركاته الدائمة في إرساء وبناء  
مصيره عبر الشفافية في التسيير بالكفاءات الملتزمة وبالتحقيق  
الجيد لبرامج التنمية في آجالها المحددة وليس في إعادة  
جدولتها بلا نهاية حيث لا يصبح قدرا محتوما على الشباب  
إحياء مقولة طارق ابن زياد الشهيرة "البحر وراءكم والعدو  
أمامكم" ولا مفر لكم من الهروب وهذا بخوض مأساة تتمثل في  
اللامبالاة والتهميش والإقصاء وراءكم والآمال ذات الآفاق  
الضبابية أمامكم، فلا مفر لكم من الدفاع عن مصيركم يا شباب  
الجزائر ولقلب هذه الوضعية المأسوية التي فتن فيها الشباب  
بالتشرد وهجرة الوطن الأم عبر هاجس "يأكلني الحوت ولا  
يأكلني الدود" يستوجب حتما تحقيق القول بالفعل فيما يخص  
تطبيق مشروع قانون المالية هذا عبر التجسيد الفعلي لأحكام  
القانون، دون تلاعب وبالرقابة الصارمة على أموال الشعب كي  
لا تنهب في السوق الموازية وفي تبييض الأموال في البنوك  
الأجنبية لإثراء الأثرياء.

شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- الإسراع في تمويل مشروع بناء مسجد عبد الحميد بن باديس،  
 - تقديم اعتمادات مالية معتبرة لصالح قطاع الأشغال العمومية من أجل إعادة صيانة الطرق البلدية والولائية.  
 - تسجيل عمليات هامة في مجال بناء السكن الاجتماعي لرفع الغبن عن المواطنين الذين يقفون في الطوابير في مستوى الدوائر المعنية للحصول على سكنات اجتماعية والتي تعود طلباتهم إلى نهاية سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات.  
 - توفير اعتمادات لصالح سكان النجمة ببلدية سيدي الشحامي وحي النايب ببلدية بوتليليس وحي الحاسي ببلدية وهران من أجل إنجاز شبكات صرف المياه المستعملة وشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وكذا شبكة الطرقات والتي تشكل اهتماما بالغا لدى المواطنين.

أخيرا التكفل بملف البناء القديمة في مستوى ولاية وهران والذي يشكل خطرا حقيقيا يهدد حياة المواطنين خاصة في فصل الشتاء وفي الأحياء القديمة مثل سيدي الهواري والدرج والحصري... إلخ.

من هنا تتساءل، إلى متى يبقى مشكل ملف البناء القديمة عالقا إلى حد الآن والذي يستدعي التدخل العاجل للسلطات المركزية؟ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس :** شكرا السيد أمين علوش، وأحيل الكلمة إلى السيد مجيد بكتاش.

**السيد مجيد بكتاش :** شكرا السيد الرئيس،  
 مساء الخير عليكم،  
 أزول فلاون.

السيد الرئيس، يفترض أن يعكس مشروع قانون المالية والميزانية السنوي، الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسة التي تسطرها الحكومة.

انطلاقا من هذه النظرة فإنني مجبر قبل تقديم الملاحظات والاقتراحات عن مشروع القانون الذي ناقشه حاليا أن أتطرق إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها معظم الجزائريين والجزائريات لكي نشخص بالتدقيق الحلول اللازمة والتدابير

نتمن في حركة مجتمع السلم جهود لجنة المالية والميزانية بإلغاء الزيادة في سعر المازوت التي تعد مادة أساسية في ميادين الفلاحة والصيد البحري والنقل، كما نشجع إجراء رفع الأجر خاصة بالنسبة إلى أسرة التعليم والتكوين من أساتذة ومعلمين الذين لهم مكانة محترمة في سياسة الحركة.

كما نتمن الجهود المبذولة في القضاء على الديون الخارجية، ونطالب الحكومة بالعمل على وضع خطة واضحة في القضاء على المديونية الداخلية لمختلف القطاعات والتي بلغت حوالي 1700 مليار دينار والتي من شأنها أن تحقق استقرار البلاد وتمنح دفع أكثر لمؤسساتنا الاقتصادية نحو دفع عجلة التنمية المحلية والتي تكون سببا مباشرا في راحة المواطنين وضمان العيش الكريم لهم خاصة لفئة الشباب التي تعاني داء اليأس والانحرافات الخطيرة.

نرى في حركة مجتمع السلم أنه من الضروري تزويد الحكومة ببعض الاقتراحات التي نراها في صميم الموضوع ومن شأنها أن تمنح دفعا لعملية التنمية وهي كالآتي :

1- فتح شبابيك للبنوك الإسلامية في مستوى البنوك العمومية والتي تجلب عدة مستثمرين يعملون على رفع الاقتصاد الوطني.  
 2- المساواة بين البنوك العمومية والخاصة باستحداث أطر قانونية صارمة في الرقابة.

3- إحداث التوازن بين كتلة الأجر والقدرة الشرائية للمواطنين، حيث أن رفع الأجر وبالمقابل الزيادة في أسعار المواد الواسعة الاستهلاك لا يعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن.

4- الرفع من قيمة الدينار في السوق الدولية فهو إجراء هام يمنح دفعا للاستثمار ويعمل على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني ويجعل الدينار ينافس العملات الدولية.

5- منح قروض دون فائدة من قبل الخزينة العمومية لصالح الموظفين لاقتناء سكنات تحفظ كرامتهم وتحقق لهم الاستقرار الاجتماعي الذي يضمن مكانتهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

6- إعادة الاعتبار للطبقة الوسطى بإعادة بنائها ودعمها حتى تؤدي دورها المنوط بها في القضاء على ظاهرتي الفقر والبؤس الاجتماعي.

في الأخير وباعتبارنا ممثلين لولاية وهران التي تعد قطبا اجتماعيا واقتصاديا هاما، نقترح جملة من النقاط وهي كالآتي:

2- إن السعر المرجعي المقدر بمبلغ 19 دولارا لبرميل النفط المعتمد منذ سنوات عديدة تحت مبرر الحذر في الوقت الذي يسوق في السوق العالمي بأكثر من مبلغ 80 دولارا يزيد من غضب المواطنين وفقدان الثقة في الحكام.

ولهذه الأسباب أقترح ما يأتي :

- رفع السعر المرجعي إلى مبلغ 40 دولارا، يعني نصف السعر الحقيقي وحتى بهذا المستوى سيبقى لدينا هامشا واسعا للاحتياط حيث تتمكن من الاستثمار في المجالات المنشئة لمناصب الشغل.

- اعتماد سياسة التشغيل الكامل برفع سقف إعفاء الأجور إلى مبلغ 12000 دج أي الأجر القاعدي ورفع الأجور.

- تشجيع الاستثمار الحقيقي في ميادين عديدة كالسياحة والصناعة والفلاحة.

- تحديث الإدارة العمومية.

- محاربة السوق الموازية "الترابندوا" والتجارة الطفيلية التي تعرقل السير الحسن للاقتصاد وتشجع الريح السهل، ولا تشجع العمل، هكذا يحق لنا أن نطمح في تحقيق نسبة نمو برقمين لما لا أكثر من نسبة 10٪.

وفي سياق الإجراءات التشريعية أرى أن رفع قيمة قسيمة السيارات التي تستهلك المازوت إجراء غير لائق وإذا تم ذلك فسوف تؤدي حتما إلى زيادات أخرى لا سيما في النقل والمواد الفلاحية التي تستهلك آلاتها مادة المازوت، لذا أطالب بسحب هذا الإجراء كليا، كما أقترح أن تسمح الحكومة باستيراد السيارات التي لا تقل عن ثلاث سنوات لفائدة المجاهدين والمعوقين والمغتربين عند عودتهم إلى وطنهم، وهذا لا يؤثر في السوق الوطنية المفتوحة على المنافسة.

وفي الأخير...

**الرئيس :** شكرا السيد مجيد بكتاش، وأحيل الكلمة إلى السيد شعبان بلقاسم.

**السيد شعبان بلقاسم :** شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
معالي الوزراء والأطقم المرافق لهم،

التي يجب اتخاذها. فرغم الأموال الباهظة التي تنفق سنويا فإن حالة الجزائريين تتدهور من يوم إلى آخر، كما أن غلاء المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية من أصعب المشاكل التي تتحدى أرباب العائلات أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالحليب والسميد بغض النظر عن سعر البطاطا الذي أخذ حصة الأسد في النقاش ولا داعي لتكثيره، وكأن الحكومة عجزت عن إيجاد الحلول اللازمة أو أنها غير عازمة على ذلك.

أما بخصوص البطالة، فنسبة 12.3٪ الذي اعتمدت في إعداد مشروع هذا القانون بعيدة كل البعد عن الحقيقة، ولقد كان لنا أن تحدثنا على هذه النسبة مع رئيس الحكومة وإنني أتحدى أي شخص يبرهن صحة الطريقة المستعملة في هذا الشأن.

إن الملاحظين الاقتصاديين يجمعون على أن البطالة الحقيقية تفوق بكثير نسبة 25٪ وحتى الواقع يؤكد ذلك.

أما بالنسبة إلى السكن، فرغم البرنامج الطموح الذي سطر في إطار برنامج رئيس الجمهورية فماتزال هناك نقائص تعود إلى عدة أسباب منها كالاتي :

- نقص في قدرة الإنجاز للشركات الموجودة.

- نقص وندرة العقار في بعض الولايات كولايتي بجاية والبلدية مثلا.

- عدم تطابق القوانين المسيرة لهذه المسألة مع الواقع وأشير إلى قانون توزيع السكنات الاجتماعية.

- تخوف الخواص من الاستثمار في السكنات الإيجارية.

أما بخصوص المنشآت القاعدية مثل الطرقات، فلاحظنا تأخرا ملحوظا في إنجاز البرامج المسطرة حيث يصعب التنقل في المدن أو خارجها جراء الاكتظاظ ناهيك عن نوعية الإنجاز والصيانة والحفاظ على الطرق المنجزة.

إن القائمة طويلة والوقت لا يكفي للتطرق إليها كليا، لذا أريد تقديم بعض الملاحظات التي استخلصتها من خلال قراءتي لمقدمة مشروع قانون المالية لسنة 2008 :

1- عدم وجود إرادة قوية لمحاربة البطالة خاصة بطالة الشباب في الوقت الذي أجرى فيه رئيس الجمهورية لقاء مع إطارات الدولة تحت شعار الشبيبة.

وجدت نفسها في الهامش بسبب عدم فعالية السياسة المنتهجة وأحسن دليل على ذلك المبرر الوهمي وغير الشرعي في رفض البنوك ملفات الشباب في ميدان الاستثمار، ألا وهو تشبع القطاع أو الشبكة فدائما نجد حجة اكتظاظ الشبكة.

علما أنهم تحصلوا على الموافقة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وممهرون بالضمان للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أضف إلى ذلك عدم تمكن بعضهم من إيجاد منصب شغل رغم تخصصهم في المجال لأسباب عديدة يعرفها الجميع ومن بين المشاكل الأخرى التي يتعرض لها الشباب في جزائر سنة 2007، أن الدولة الجزائرية دخلت في معركة القضاء على أزمة السكن نظرا إلى الطلب المرتفع مع ارتفاع عدد السكان، إلا أنه ومع الأسف الشديد ما يزال هذا القطاع يعاني نقائصا عديدة في الميدان، هل يعقل التمسك بإجراء منح مساعدة مالية مقدرة بمبلغ 500 ألف دينار للبناء الذاتي في إطار السكن الريفي مع العلم أن هذا المبلغ لا يكفي في المناطق الجبلية حتى لتجهيز الأرضية؟

بالإضافة إلى ارتفاع سعر مواد البناء وكذا ارتفاع تكلفة اليد العاملة، وعلى هذا الأساس نطالب برفع مبلغ هذه المساعدة إلى 800 ألف دينار جزائري أضف إلى ذلك، أننا نجد العديد من السكنات انتهت الأشغال بها لم توزع إلى يومنا هذا. ولم يستفد منها أصحابها أو المستخدمين مثل تلك السكنات الموجودة بولاية تيزي وزو وبالضبط بدائرة أفرحون وهي شاغرة إلى حد الآن.

ولاشك أن أحد منا لا ينسى ما حدث في شتاء سنة 2005 بولايات تيزي وزو وبجاية والبويرة والعديد من الولايات الأخرى، خاصة ما حدث في دوائر عين الحمام وأفرحون وواسيف وبوزقان وأزفون وواضية.. إلخ، نعم إن هذه الدوائر كانت معزولة لمدة تزيد عن 15 يوما بسبب الثلوج وكذلك بفعل البشر. لأن معظم البلديات تنعدم فيها الوسائل المادية خاصة الآلات الخاصة بنزع الثلوج وفتح الطرق ولولا تدخل عناصر الجيش الوطني الشعبي وكذلك بعض الخواص شكرهم على ذلك لكانت العواقب وخيمة، حيث سجلت وفيات وخسائر مادية بالغة، وعلى هذا الأساس، نطالب الحكومة بدعم هذه الدوائر والبلديات الواقعة في الجبال بالوسائل اللازمة للوقاية من هذه الكوارث.

زميلاتي، زملائي النواب،  
الحضور الكرام،  
مساء الخير فلاون.

السيد الرئيس،

نتقدم ونحن نتأهب للاحتفال بالذكرى 53 لاندلاع الثورة التحريرية الفاتح نوفمبر بأخلص التهاني للشعب الجزائري بهذه المناسبة.

معالي الوزير،

لقد تقدمتم بمشروع قانون المالية لسنة 2008 في وضع يتميز، سواء على الصعيدين الوطني أو الدولي، بارتفاع أسعار المحروقات، السيد الوزير. غائب، وبيحوحة المالية من جراء هذه الوضعية وكذا الإقدام على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وردت في مشروع قانون المالية إيجابيات عديدة خاصة تلك المتعلقة بالإجراءات الجبائية وارتفاع نفقات التجهيز والتسيير في مختلف القطاعات دون أن ننسى الحذر في تحديد مؤشر السعر المرجعي لبرميل النفط بمبلغ 19 دولارا.

لكن السؤال المطروح، هل السياسات العمومية المنتهجة في جميع المجالات لها فعالية أو لا؟ وماهي نتائج هذه السياسات العمومية سواء في مجالات الصحة والفلاحة والتضامن الوطني والاقتصاد والطاقة والمناجم والمالية؟

هل القروض والمبالغ المالية الممنوحة لغرض تسيير هذه السياسات العمومية كافية أو أنها قليلة؟

إننا نطرح هذه الأسئلة لأننا نعلم أن هذه السياسات في الواقع لم تحقق نتائجها وأنها ناقصة سواء من حيث التنفيذ أو التطبيق من قبل الأجهزة المختصة، نعم نريد اغتنام فرصة وجود بعض الوزراء في القاعة، لكن للأسف معظمهم غائبون، لنلفت انتباههم إلى هذه النقائص الملحوظة في الميدان رغم الجهود المبذولة لتحقيق البرنامج التنموي وكذا السياسة المنتهجة من قبل فخامة رئيس الجمهورية وآخرها اللقاء الذي أجري بقصر الأمم بين الحكومة والولاية حول قضية الشباب، هذه الفئة التي

في قطاع المياه، رغم إنجاز السد الكبير تاقصيبت بواد عيسى، إلا أن الولاية تشكو نقصا في هذه المادة الحيوية وكما أن ضرورة إنجاز سد آخر مطروحة بالحاح، والحكومة مطالبة ببذل جهود أكثر لتزويد المناطق المعزولة في أعالي الجبال وعلى سبيل المثال بلديتي أعطافن بني بني، والتي لا تبعد عن محطة سوق الأحد، حيث يقع مقرها، التي تعاني قريتها آيت سعادة وآيت داود يوميا نقص هذه المادة، وعليه فربطهما بقنوات من هذه المحطة أمر ضروري وعاجل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نقول إن الولاية عرضة لكارثة إيكولوجية، أي بيئية إذ نجد في كل حي وقرية وبلدية ومختلف الشوارع والطرق الوطنية والولائية والبلدية قمامات وحشية مبعثرة بطريقة فوضوية دون مراقبة والمثال الذي أسف له هو وضع قمامة عمومية بقرية آيت سيدي أحمد بلدية عين الحمام في موقع له مكانة كبيرة في تاريخ الجزائر. حيث لقي هناك 60 شهيدا حتفهم وهم يحاربون الاستعمار الفرنسي، فكان الأجدد وضع نصب تذكاري. أضف إلى ذلك توجد قمامة بقرية لالا فاطمة نسومر على مسافة 500 متر.

معالي الوزير، أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى بعض الرسوم منها الرسم على العقار والرسم على السكن والرسم على التطهير، البلديات غير معنية بهذه الرسوم. فلا نعلم ما مصير هذه الرسوم؟ وأسأل عن مصير الدراسة المجرة. فالمشكل خطير جدا وهو خطر محقق يهدد وجود البلدية ومقر البلدية، وجود بلدية عين الحمام جراء انجراف التربة، ومن واجبي أن أدق ناقوس الخطر بخصوص ذلك.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إن هذه الأمثلة مستمدة من ولاية تيزي وزو التي أمثلها وقدمتها لإثبات عدم فعالية السياسات العمومية المطبقة والمتبعة ولا يفوتني أن أنوه بالجهود الكبيرة التي بذلها السيد الوالي في المدة القصيرة منذ تعيينه في ولاية تيزي وزو، إلا أن جهوده لا تكفي، لذا نطالب الحكومة بمساعدته بإعداد مخطط خاص بالولاية بالنظر إلى ما عانته من أحداث وهذا قصد تسوية الوضعية وجعلها في مصاف الولايات المتطورة.

معالي الوزير،

إن حزب التجمع الوطني الديمقراطي حزب طموح ومسؤول يحمل في...

الرئيس : أشكر السيد شعبان بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوالريش.

السيد محمد بوالريش : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتوجه بمناسبة حلول الذكرى الثالثة والخمسين لأب الأعياد الوطنية الفاتح من نوفمبر 1954، بأحر التهاني لزملائي النواب ولكافة الشعب الجزائري، راجيا من المولى عز وجل أن يعيده علينا بالخير واليمن والبركات والجزائر تنعم بالأمن والاستقرار والطمأنينة والازدهار.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي الوزراء،

زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء أتقدم بالشكر لرئيس وأعضاء لجنة المالية والميزانية لرفضهم اقتراح الزيادة في أسعار المازوت وقسيمة السيارات، إذ أن هذه الزيادة ليس لها ما يبررها، حيث أن الشعب الجزائري قد عانى في السنوات الماضية كل النتائج التي فرضتها الأزمة المالية الخانقة التي مرت بها البلاد، وتقبل بصدر رحب كل الزيادات التي قررتها الدولة ومست مختلف المواد الأساسية، أما الآن وخزينة الدولة متخمة بفعل ما استقبلته من أموال كان يفترض أن تكون هذه التخمة سببا في دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات تخفف من معاناة الشعب المعيشية.

أما ما يتعلق بالقروض الخاصة بالسكن والممنوحة للموظفين الواردة في مضمون المادة 77، فإذا كان المقصود بالموظفين هم الإطارات السامية، فإنني أقترح إدراج الإطارات المتوسطة مع نص المادة المعدلة صراحة على ذلك، ولا نترك تحديد هذه الفئة للتنظيم.

والتقدير وإدراك الجميع أن هؤلاء جزء من رموز هذه الدولة ونعرف جميعا ماذا يعني هذا المصطلح أي مصطلح الرموز. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس :** أشكر السيد محمد بو الريش، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر شقو.

**السيد عبد القادر شقو :** شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السادة أعضاء الحكومة.

السيدات، والسادة النواب المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السيد الرئيس،

أود الإدلاء ببعض الاقتراحات بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2008. المعتمدين للسيارات، فيما يخص التسبيقات المقدمة من قبل زبائن في الاقتراحات الأولية كان هناك إجراء بتطبيق غرامة على المعتمد في حالة تأخير تسليم السيارة في الوقت المتفق عليه بين الزبون والمعتمد. لا يعقل أن يتم تطبيق المرسوم في مدة 18 شهرا ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، فهذا يمثل احتكارا للمعتمدين الحاليين في الجزائر وهو مضاد لروح المنافسة.

ولهذا فإن إلغاء إجراء عدم استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات هو مرد لمطلب المعتمدين. رغم أنه بضمن مناصب شغل أكثر ما يضمنه المعتمدون الذين ليسوا مجبرين على إنشاء وحدات وورشات تصنيع السيارات في الجزائر. وبهذا لا يؤدون أي دور في محاربة البطالة.

إن المغرب البلد المجاور، قد يستفيد قريبا من إنشاء مصنع رونو في تراه، أما في بلادنا، فإن هذه الشركة الفرنسية اكتفت بإنشاء مستودع لقطع الغيار، أين هي الشراكة بين الجزائر وفرنسا؟!

2- فيما يخص مبلغ 20 مليون دينار، فإن تأسيس هذا الإجراء ورد من قبل المديرية العامة للضرائب على أساس محاربة

أما بالنسبة إلى القطاع الفلاحي، فإن مئات الملايير التي منحت لهذا القطاع خاصة في إطار الدعم الفلاحي لم تحقق النتيجة المنتظرة من خلال الممارسة العملية مما يتوجب إعادة النظر في آليات تقديم هذا الدعم ومراقبته حتى يستفيد منه الفلاح الحقيقي ونقضي بذلك على النقائص المسجلة في هذا الإطار، ولا يمكن في هذا الصدد التفاوضي عما ألحق بالمستثمرات الفلاحية من ممارسات غير مشروعة تستوجب المتابعة الجادة بعد إقدام الآلاف من الفلاحين المستفيدين من استغلال هذه المستثمرات على التنازل عنها لفائدة آخرين لا علاقة لهم باستغلال الأرض، فضلا عن بيع العتاد الفلاحي التابع لتلك المستثمرات والتخلص مما كان في حظائر تربية الأبقار ووحدات تربية الدواجن.

حدث كل هذا والمصالح المعنية بهذا القطاع تغاضت عن ذلك وكأن هذا الوضع الخطير لا يعينها من قريب أو بعيد. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، نطالب الحكومة أن تجعل من أولوياتها الاهتمام بالسكان الذين يقطنون المناطق الريفية والجبلية والذين عانوا كثيرا قبل ثورة التحرير وخلالها، كما زادتهم العشرية السوداء فقرا على فقر، فلا بد من المبادرة باقتراح برامج خاصة تسمح بتطوير هذه المناطق وإخراجها بصورة نهائية من العزلة والحرمان.

السيد الرئيس، إن إصدار القوانين وإسكانها الأدراج ولمدة ثماني سنوات ونصف دون تطبيق بدعوى عدم صدور النصوص التطبيقية كما هو الشأن بالنسبة إلى قانون المجاهد والشهيد الذي صدر في أبريل سنة 1999 والذي ماتزال 16 مادة منه دون تطبيق بسبب التماطل في إصدار النصوص التطبيقية، وترتب عن ذلك إهدار كثير من الحقوق التي من شأنها رفع المعاناة عن هذه الفئة هو تصرف غير مسؤول. ومهما قيل ويقال من أصحاب النوايا السيئة والدعايات المغرضة في حق المجاهدين، فلا بد من تذكير الجميع أنه لولا تضحيات الشهداء ووفاء المجاهدين لما وجدنا اليوم في هذا المكان ولولاهم لما كان في هذا البلد استقلال ولا وزير ولا نائب ولا مدير.

ومن منطلق هذه البديهية، فإن المجاهدين وذوي الحقوق لا يستجدون أحدا في منحة أو صدقة، بل إن من واجب الدولة والمجتمع رعايتهم اجتماعيا وماديا ومعنويا، وإيلائهم الاحترام

من بين المهام الأساسية للدولة ضمان الحق في الصحة للمواطنين، لكن هذا القطاع الحيوي لم ينجو من التصحيح الهيكلي، حيث فرضت على المؤسسات الدولية اقتطاعات صارمة في الميزانية المخصصة للمصاريف العمومية.

وهذه السياسات نتج عنها نقصا فادحا في الخدمات والأطباء وفي الوسائل الطبية للعلاج.

السيد الوزير، نعتبر في حزب العمال أن الغلاف المالي المخصص لقطاع الصحة غير كاف ولا يمكنه تلبية الحاجات لهذا يجب رفعه. وعليه نقترح تحويل كل عقود ما قبل التشغيل إلى مناصب شغل حقيقية وتوظيف كل الأطباء البطالين في أقرب وقت وإدراج برنامج خاص بولايات الجنوب في هذا المجال.

فيما يخص السياسة الجديدة المبرمجة المبنية على الاستقلالية المالية للمستشفيات وكل هياكل الصحة، وكذا التسعيرة الجديدة لأداء العلاج التي هي وراء إنشاء بطاقة نعتبر في حزب العمال، أن هذه السياسة تعد تنصل الدولة عن إحدى مهامها الأساسية المتعلقة بالحياة.

هل يمكن رفض تقديم العلاج إلى مريض أو طفل أو امرأة حامل وإلى ملايين المواطنين لأنهم عاجزين عن دفع النقود؟ فأغلبية المواطنين قدرتهم الشرائية ضعيفة.

السيد الوزير،

سينجر عن تطبيق هذه السياسة العودة إلى عهد الأهالي "الأنديجينا" وهذا غير مقبول!

تتوفر بلادنا على 13 مركزا استشفائيا جامعيا فقط.

نقترح السيد الوزير إدراج غلاف مالي خاص لبناء مراكز استشفائية جديدة بداية من سنة 2008. وتوفير كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة.

لقد تم إلغاء إجراء منع استيراد 128 نوعا من الأدوية المنتجة محليا لإغراق السوق الوطنية بمنتجات عمالقة الأدوية.

هذا الإجراء كان معمولا به من أجل الحفاظ على الإنتاج الوطني.

النشاطات التجارية دون عنوان قار ومستقر، لهذا ورد تأسيس الرسم على الاستيراد الذي بموجبه لا يمكن لأية شركة أن تقوم بعملية الاستيراد بعد إتمام إجراء أمام قابض الضرائب الذي يتأكد بدوره، قبل أن يضع خاتمه على طلب الاستيراد، من أن المعني غير مدان بالضريبة.

إن هذا الإجراء يمكن من محاربة الغش الجبائي بطريقة فعالة جدا.

السيد الرئيس،

لهذا، فإن إلغاء إجراء تحديد رأس مال الشركة في محله، لأن الغاية التي أسس من أجلها يتم معالجتها حاليا عن طريق الرسم على الاستيراد.

3- إلغاء الضرائب على المواد الأولية الفلاحية وذلك بمراجعة القانون المتعلق بالرسم على القيمة المضافة، والرسم الجمركية.

4- إلغاء الرسم على الدخل الإجمالي وفوائد الشركات المتعلقة بالأنشطة الفلاحية وهذا في مجال تحدده مصالح وزارتي المالية والفلاحة والتنمية الفلاحية.

5- إنشاء خلية وزارية مشتركة مهمتها ضبط أسعار المواد الحساسة في المستوى الوطني وكذا الدولي تفاديا للمشاكل التي قد تنجم عن ارتفاع الأسعار.

6- أخير سن تدابير جمركية من خلال السماح لمصالح الجمارك ببيع أية سلعة موجودة على أرصفة الموانئ تجاوزت ثلاثة أشهر في المزاد العلني. شكرا السيد الرئيس.

الرئيس : أشكر السيد عبد القادر شقو، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد عبيد.

السيد أحمد عبيد : شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير،

زميلاتي، زميلاتي النواب،

مساء الخير.

السيد الوزير، هناك أيضا قطاع حساس وهو الأمن الوطني.

يجب العناية بموظفي هذا السلك، فكم من شرطي مرور أغمي عليه لكونه يعمل أكثر من طاقته. كما ارتفع معدل الجريمة وزاد الضغط على أعوان الأمن وعلى صحتهم، فيجب إعادة الاعتبار لهذه الهيئة بتخصيص سكنات لموظفي هذا السلك ورفع أجورهم، ومنحهم حق تأسيس نقابة تتكفل بطرح انشغالاتهم ومشاكلهم وتكفل أيضا بطرح المشاكل خاصة بالنسبة إلى النساء الشرطيات.

وبالإضافة إلى ذلك أطلب من السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن ينظر بعين الرحمة إلى مئات العمال بمؤسسة الأجور بوحدة الرمشي بولاية تلمسان الذين طردوا من مناصب شغلهم منذ سنة 2004 دون تسليمهم مستحقاتهم وهم اليوم يعانون التشرد والفقر، شكرا السيد الرئيس.

**الرئيس :** أشكر السيد أحمد عبيد، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بن نوار.

**السيد نور الدين بن نوار :** شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،  
يعرف العام والخاص أن هناك فرقا كبيرا بين رجل الدولة ورجل السياسة، فرجل الدولة يفكر في الأجيال القادمة بينما يفكر رجل السياسة في المواعيد الانتخابية.

كان أملنا كبيرا في مشروع قانون المالية هذا، لاسيما أن الأزمات طفت إلى السطح في كل القطاعات، كذلك مع بروز ظاهرة "الحراقة" في الجزائر ولا يمكننا القول إنهم لا يحبون وطنهم، الجزائر، فجميعكم تتذكرون ذلك "الحراف" الذي كتب في ساعاته الأخيرة تحيا الجزائر في رسالة وضعها في قارورة ألقتها في عرض البحر.

كنا نتمنى أن يحمل مشروع قانون المالية في طياته أحكاما تحفيزية للاستثمار، لأن الأزمة في الجزائر أزمة اقتصادية وأزمة استثمار، إلا أننا وجدنا أن العامل تقني بحت، ميزانية تعاني عجزا، من أين ستتم تغطيته؟ من صندوق ضبط الإيرادات! لكن

إن هذا الإلغاء يهدد حقا سوقنا الوطنية المغرقة بنسبة 72٪ من الأدوية المستوردة بينما نسبة 28٪ فقط تمثل الأدوية المنتجة محليا. فقدرات الإنتاج الوطنية مستغلة بنسبة 30٪ فقط وللتذكير هناك 78 مستوردا مقابل 25 منتجا للأدوية.

كما عبر كل المنتجون عن تخوفهم من عواقب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث ذكر أحد المسؤولين في القطاع أننا كلما استجبنا لشروط هذه المنظمة تطالبنا بالمزيد.

أكدت الدراسة الأخيرة للمنظمة العالمية للصحة أن نسبة 10٪ من الأدوية في السوق العالمية مغشوشة ونسبة 60٪ منها موجهة للبلدان الفقيرة.

السيد الوزير، ألا يكفي كل هذا، للقول إن فتح السوق الوطنية استجابة إلى رغبة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة والعولمة لا يخدم مصلحة الوطن وسيقضي حتما على الإنتاج الوطني العام منه والخاص.

تعد المراكز الاستشفائية الجامعية بمثابة العمود الفقري للصحة العمومية.

فيما يخص الجنوب، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع جميع الأطباء وهذا برفع الأجور، وتوفير السكن وتحسين شروط العمل ومنها التجهيز الطبي وهذا سيدي ليس مستحيلا في بلادنا.

دق في الأيام الأخيرة منتجو القطاع الصيدلاني العام والخاص ناقوس الخطر وطالبوا من الدولة التدخل ودعم صناعة الأدوية وقد أجابهم وزير الصناعة وترقية الاستثمارات بأن الوضع العالمي لا يسمح بدعم الدولة لإنتاج الدواء، وسيزيد من تباعبتنا للخارج. وسيقضي على 12000 منصب شغل في قطاع الصناعة الصيدلانية.

السيد الوزير، نقترح ما يأتي :

- منع استيراد الأدوية المنتجة محليا.
- تسهيل تسجيل الأدوية المحلية وتشجيع إنتاج مواد جديدة.
- الدعم المادي لمؤسسة صيدال والحفاظ عليها.
- منح الأدوية لاستهلاك الدواء الجزائري في القطاع الصحي العمومي.

الدولة يحدث صناديقا، جميع صناديقنا فضائح وإلى حد الآن لم تحاسب الدولة ولا صندوق منذ تاريخ الاستقلال.

إن الصناديق كانت سمة التسيير الإداري الاشتراكي لكننا في عصر اقتصاد السوق وينبغي أن تتحكم الدولة في كل الأموال التي تشكل الميزانية.

يمكنني أن أذكر هنا بكل الصناديق، والجميع على علم بالعبث التي تعرضت إليه، بدء بصندوق "فناسونال" الخاص بالرياضة، فهناك من استغلوه للسياحة والأمر نفسه بالنسبة إلى صندوق الدعم الفلاحي.

أشعر بالسعادة، حين أسمع السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية يقول إن الانتاج تضاعف لكن نلاحظ مقابل ذلك أن الأموال التي صرفت لم تضاعف فحسب بل تضاعفت مئات المرات، إنها تنفق لكن للأسف الشديد ليس في الفلاحة.

السيد الوزير، أرحب عليكم لتقدموا لي إجابة، ما هي نظرتكم لهذه الصناديق؟ وهل نظرتكم هذه ستشجع الاستثمار أو القطاع الفلاحي أو أي قطاع آخر؟

إن كل هذه الصناديق فضائح فلو راقبتموها لوجدتم أن الأموال توجه إلى جهات أخرى غير المنوطة بها.

بالنسبة إلى المادة 59 فهي تحرم المواطن البسيط من التنازل عن شقته (ذات الغرفتين أو الثلاث غرف) حتى تمر مدة 15 سنة، لكن هناك من يكبر أبناءه ويود تزويجهم فاتركوه يبيع شقته ويشتري سكنا أوسع في مكان آخر وبسعر أقل. وهناك أيضا حق الملكية الذي يضمنه الدستور، وعليه يجب ألا نسلمه العقد وإلا فسيصبح بموجبه حرا في التصرف والدستور من يضمن له ذلك وليس قانون المالية.

إنني ضد هذه المادة وعليه يجب أن تضع الدولة آليات وميكانيزمات كي لا تسلم العقد، فإذا سلم العقد لا أتحمل بصفتي نائبا مسؤولية منعه من بيع شقته مثلا ذات الثلاث غرف ليقنتي أخرى ذات الأربع غرف، فهذا مبدأ دستوري يحفظ حق الملكية للمواطن الجزائري وعلى الدولة تحمل مسؤولياتها

وزارة المالية حددت السعر المرجعي بمبلغ 19 دولارا، حسنا فلتلتزم به وإنما نقبل ذلك لكن على ألا تغطي العجز من صندوق ضبط الإيرادات بل تتجه إلى التهرب الجبائي وتحصل الضرائب أو إلى الإنعاش الاقتصادي أو الرسم على القيمة المضافة أو تراقب السوق مع العلم أن نسبة 90٪ ولا أقول 50٪، وسأعود لاحقا إلى الأرقام، سوقا موازية فالموظف يدفع الضريبة بينما تجار الحاويات لا يدفعونها.

وعليه يجب أن تبحث الدولة في هذا الأمر ولا تبحث فقط عن الحلول السهلة، حيث تحدد من جهة السعر المرجعي بمبلغ 19 دولارا لكن عندما تعجز عن توفير المدخيل للميزانية تتجه إلى صندوق ضبط الإيرادات، هذا هو السؤال المطروح والغريب في الأمر أن هذا السعر المرجعي المحدد بمبلغ 19 دولارا غير مدروس بتاتا، كما نلاحظ أن سعر برميل النفط حين بلغ 50 دولارا بقي السعر المرجعي يراوح مكانه أي في حدود مبلغ 19 دولارا والأمر نفسه حين ارتفع سعر برميل النفط إلى مبلغ 100 دولار، ويستحيل ذلك علميا حتى وإن كانت الزيادة لوغارتمية فقط هناك تحسين للإنعاش وإنعاش الاستهلاك الذي يشجع الاقتصاد الوطني.

إذن نلاحظ، السيد الرئيس، أن نسبة التضخم بلغت 3٪ وهذا جيد لكن فلننظر إلى الريف الذي يقتات من السميد فقط، ما هي نسبة التضخم لديه؟! إنها تبلغ 100٪.

أطالب السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي بصفة رسمية من هذا المنبر أن يعيدوا النظر في سعر السميد وإيجاد حل لهذا المشكل.

تضخم مقدر بنسبة 3٪، هذا غير صحيح فلننظر إلى سكان الأرياف الذين يقتاتون من السميد فقط وقد تلاحظون أن كل السلع متوفرة في محلات العاصمة، لكن اذهبوا إلى البادية فستجدون شيئا آخر.

وعليه إذا أردنا تقبل الأمر بالنسبة إلى التضخم يجب مراجعة أسعار السميد.

نتطرق مرة أخرى إلى الصندوق، إن الصناديق موجودة في كل المجالات، ونعرف أن النظام الذي يفشل في تسيير ميزانية

- تعزيز الانسجام الوطني وهذا بمواصلة التكفل بضحايا المأساة الوطنية وإدماج العائدين إلى الصف الوطني على أساس أحكام ميثاق السلم والمصالحة وتوظيف مقاومين الدفاع الذاتي العاطلين عن العمل.

- التكفل بالشباب، عماد المستقبل والوطن بالدعم المادي والمهني والتكوين النفسي والسيكولوجي وتثبيت فيه حب الوطن والثقة في النفس، وفتح مزيد من مناصب الشغل وتسهيل عمليات منح القروض البنكية قصد إحداث مؤسسات إنتاجية وإلغاء مقياس التشيع النشاطي الذي غالبا ما تفرضه البنوك كحجة لعدم قبول الدعم وجعل المنافسة في السوق.

تخصيص منحة مدرسية فصلية لكل التلاميذ في مراحل التعليم الابتدائي والإكمالي والثانوي لأبناء ذوي الدخل المحدود والمنعدم.

- ضمان النقل والمطاعم المجانية لهؤلاء التلاميذ خاصة الموجودين في المناطق النائية.

- مجانية التنقل للمعوزين والمرضى من سكان الجنوب قصد الاستشفاء بالشمال.

- تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وهذا بتبسيط العمليات الجبائية وتخفيضها بالنسبة إلى المؤسسات ذات الدخل الضعيف والمؤسسات المتوسطة وذوي الدخل المحدود سواء تعلق الأمر بالعازبين أو المتزوجين.

- مكافحة الغش الجبائي بكل الوسائل القانونية والتفتيشية والأمنية وهذا المسعى لمسنه في الأحكام الجبائية وإنا ندعمه.

تخفيض الرسم على القيمة المضافة خاصة بالنسبة إلى السلع ذات الاستهلاك الواسع والمنتجة في بلدنا.

- دعم المؤسسات الخاصة والعامة بوسائل مادية وعلمية وتقنية تنمashi والتقدم العلمي والتكنولوجي الدولي قصد رفع الإنتاج الوطني وتحسينه وجعله منافسا دوليا ولعلنا بهذا نكتفي ذاتيا.

أما فيما يخص الأحكام الجبائية بالنسبة إلى التسجيلات، فنطالب بإلغائها خاصة على المساحات الفلاحية في جميع مناطق الوطن وتخفيض ثمن بيعها وتسهيل امتلاكها وتداولها بين العائلات والأجيال بوسائل تنظيمية وقوانين توثيقية.

وليس النائب. لا يمكنني منع مواطن من بيع شفته ويحوزته عقد يثبت ملكيته.

بالنسبة إلى التضامن الوطني فيبدو أن التضامن عندنا قد سلك منحرجا يجعلنا نتصرف وكأننا مع شعب فقير، كقفة رمضان مثلا التي نضع فيها موادا تنتهي مدة صلاحيتها بعد 15 يوما ثم نبيعها!

إننا دولة ولسنا جمعية خيرية، هناك الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات الخيرية يمكنها أن تتصدق باللحم أو الحمص، لكن الدولة التي تملك إمكانيات يفترض أن تقدم منحة شهرية، فإذا كانت تكلفة هذه القفة مثلا 500 دج فما عليها سوى منح هذا المبلغ إلى العائلات المعوزة عوض منحها سلعا تنتهي مدة صلاحيتها بعد 15 يوما، هذه أضحوكة أتركونا من هذه القفة فهذا التضامن يتم في إطار الهلال الأحمر الجزائري أو في إطار الجمعيات الخيرية...

**الرئيس :** أشكر السيد نور الدين بن نوار، وأحيل الكلمة إلى السيد علي بوصوف.

**السيد علي بوصوف :** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

إخواني الإعلاميين،

السلام عليكم.

ها هو قطاع المالية يطل على مجلسنا هذا بمشروع قانون المالية لسنة 2008 بعد أسابيع من تصويتنا على قانون دعم البطاطا والتي حاولت الحكومة من خلاله تعزيز السوق الوطنية بهذه المادة الواسعة الاستهلاك والتحكم في ثمنها وجودتها، لكن ذلك لم يتحقق بل امتد العجز والغلاء في السوق إلى كل المواد الأساسية وخاصة الحليب والزيت والسميد وتفاقت مأساة الجبهة الاجتماعية فلا سكن لائق متوفر ولا عمل دائم ولا غذاء كافي ولا دواء شافي ولا تعليم جامعي مخطط وفعال ومنسجم مع حاجات الوطن الاجتماعية والاقتصادية. وعليه فالمنظومة المالية مطالبة في قوانينها وموادها وميزانياتها بما يأتي :

السادة الوزراء،  
زملائي النواب،  
أسرة الإعلام،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم.

يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2008، الذي تقدمت به الحكومة، اقتراحات تهدف إلى ضرورة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وكذا الاجتماعي، وقد لوحظ فيه زيادة في ميزانية التسيير والاستثمار.

هذا ومن بين التدابير التي استرعت انتباهنا، هي تلك التي ترمي إلى تبسيط الإجراءات الجبائية وتخفيف الضغط الجبائي ومحاربة التهرب الجبائي.

فرغم أن الحكومة قد اعتمدت في إعداد هذا المشروع على مؤشرات ومعطيات توجي وتدفع إلى الحذر والعقلانية، إلا أنه عليها أن تستغل الظروف المتاحة أمامها وتعمل جاهدة على ضرورة دعم النمو وتشجيع المناطق النائية بالخصوص، للحد من السلبيات وتحقيق نتائج أكثر إيجابية خاصة فيما يتعلق بمكافحة البطالة الزاحفة والتي هي أم الرذائل.

فعلى هامش مشروع قانون المالية لسنة 2008، ومع العلاقة المباشرة مع وظيفة "الميزانية" يطيب لي في البداية أن أعرض ليجابية مشروع قانون المالية في جانبه المتعلق بتخصيص الميزانية أو مداخيل الولايات.

إذن، يطيب لي، أن ألفت انتباهكم، السيد الرئيس، وأنتم واعون كل الوعي بما تتميز به ولاية تيزي وزو من خصوصيات والتي تتمثل في صعوبة تضاريسها مما يجعلها تستوجب مصاريف إضافية لكل استثمار يشرع فيه.

فبالنسبة إلى الولاية، وأكيد ولايات أخرى مثل ولاية بجاية، فإن الغلاف المالي الذي قد يخصص يجب أن يتماشى مع هذه الخصوصية ويضعها بعين الاعتبار أما الخصوصية الأخرى الجديرة بالذكر فتتعلق بالأحداث الأليمة التي عانتها المنطقة ما بين سنتي 2000 و 2003 والتي لم توقف سيرورة التطور

- دعم الفلاحين في المستوى الوطني من خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية وتوفير الأسمدة والآلات فلاحية ذات تقنيات عالمية.

أما فيما يخص أحكام الطابع فنطالب مسؤول القطاع بعدم الزيادة لا في ثمن القسيمات ولا في سعر المازوت ذلك لأن الغازوال مستعمل ومستهلك من قبل الطبقة الفقيرة والمتوسطة والزيادة في ثمنه بحجة التلوث البيئي يؤدي إلى ظهور صعوبات معيشية جديدة وضغوط في العمل والنقل.

أما عن البيئة فهي مهمة الجميع، السكان بنظافتهم للمساكن والمحيط والدولة بالدعم المالي ودمجها مع جميع القطاعات الوطنية تحت غطاء ميزانية الصيانة التي حظيت بزيادة لا بأس بها في جميع القطاعات هذا بالإضافة إلى تشمين الإنتاج الوطني وتنميته وفي هذا الصدد يعلم الجميع أن عائدات النفط ومشتقاته هي الممول الأساسي بل الوحيد لخزينة الدولة ومن مداخله تحسن النمو الاقتصادي وانطلقت التنمية المحلية والوطنية في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ويجب المحافظة على هذا الممول وطنيا ودوليا بكل الوسائل المطلوبة وإيجاد بدائل له في المستقبل خاصة في الفلاحة والسياحة والصناعة وتشجيع البحث العلمي خاصة في ميدان الطاقة المتجددة ودعمها وتنظيم البنوك وتحسين علاقتها مع الخزينة العمومية بمقاييس دولية تخدم النمو الاقتصادي وتعززه وفي هذا الباب نطالب بعدم إلغاء القانون المالي الذي يمنع المؤسسات العمومية من فتح حسابات في البنوك الخاصة وذلك لأن حزبنا حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب العمل والأمل وحب الوطن وصيانة وحدته وحدوده يمنع الاختلاس والعبث بأموال الشعب، وقبل أن أحتتم مداخلتني أطلب بمسح جميع ديون البلديات ومنح النائية منها اعتمادات مالية خاصة قصد إنجاز سكنات ووحدات صحية وحل المشاكل الاجتماعية والطبيعية خاصة بلديات ولاية ميلة التي يبلغ عددها...

**الرئيس :** أشكر السيد علي بوالصوف، وأحيل الكلمة إلى السيد طيب مقدم.

**السيد طيب مقدم :** شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

يستوجب الإسراع في خصصتها أوالسعي لتطويرها والاحتفاظ بها دائما.

- توسيع إجراءات الصندوق الوطني لتطوير الزراعة الجبلية، إذ يمكن إعادة الاعتبار للتشجير إلى جانب مساعدة الفلاحين وتشجيعهم على تربية المواشي.

- تمديد خط السكك الحديدية من ولاية تيزي وزو مرورا بواد عيسي إلى غاية عزازقة.

- تسجيل مشروع خاص بالسكك الحديدية يربط بين دلس وأزفون على امتداد الساحل.

فيما يخص النقطة الثانية، والمتعلقة بصيانة والمحافظة على سد تاقصيت بالخصوص بتممين سواحل مما يسمح بجلب السواح.

- إنجاز مراكز لردم القاذورات المنزلية.

- المحافظة على الغابات المعرضة باستمرار لاندلاع النيران والقطع العشوائي لأشجارها وهذا بتزويد المصالح المعنية بالوسائل الحديثة وشق الممرات. هذا وإن توسيع استفادة هذه المناطق من البرنامج التكميلي للغاز الطبيعي من شأنه أن يسهم في التقليل من هذه الظاهرة ألا وهي الاعتداء على الأشجار.

- المحافظة على الوديان، وذلك بالإبقاء على قانون منع نهب الرمال من الوديان، وبالمناسبة ألفت إنتباه المسؤولين إلى ما آلت إليه وضعية واد سيباو بولاية تيزي وزو.

فيما يخص النقطة الثالثة، فتتعلق بتقديم المساعدات الخاصة بالبناء الذاتي في المناطق الريفية ورفع المبلغ المالي المخصص لهذه العملية من 500 ألف دينار جزائري إلى مليون دينار جزائري. مراعاة لطبيعة المنطقة الجبلية التي تستلزم إمكانات ضخمة وتكلفة باهضة.

- إنجاز مستشفى جهوي كبير كون المستشفى الجامعي الحالي "نذير محمد" قد أثبت عجزه وقصوره أو محدوديته في التكفل الفعلي بالمرضى، نظرا إلى كثافة السكان والعدد الهائل من المرضى الذي يستقبله يوميا من الولايات المجاورة.

- تزويد مستشفى الولاية بجهاز أشعة "I.R.M"

- إنجاز مبنى للاستحمام بتيغزيرت.

- إنجاز هياكل مرافقة لجامعة تيزي وزو خاصة فيما يتعلق بالإيواء والإطعام.

فحسب بل أدت على العموم إلى خسائر معتبرة للهياكل القاعدية ورحيل المتعاملين الاقتصاديين الموجودين بالمنطقة.

وفي خضم هذا السياق، لا بد من التنويه مرة أخرى بوجود دعم فعال لولاية تيزي وزو، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يتم ذلك؟ والجواب هو كالآتي :

- تخصيص ميزانية لها زيادة عن حصتها من ميزانية مشروع قانون المالية لسنة 2008 لتدارك النقص الفادح المسجل في الميدان.

- إنجاز ضروري لبعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في ما يأتي :

أولا: إحداث مناصب عمل لامتناص البطالة والتخفيف من حدة الانحراف وتحقيق الأمن والسلم للمواطن.

ثانيا: إنشاء المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية التي تعد الوسيلة الأنجع للقضاء على الإحساس بالتهميش إذ لا يعقل أبدا أن نجد على سبيل المثال لا الحصر أربع دوائر متقاربة، بعضها بعضا، ونعني بها كل من دوائر، عين الحمام وإيفرحونين وبنو بني وواسيف، والتي لا أثر فيها لأي مرفق من هذه المرافق.

ثالثا: تزويد المرافق التربوية بالعتاد المادي والبشري لتتمكن من أداء وظيفتها في أحسن الظروف.

رابعا: توفير النقل المدرسي.

خامسا: توفير الرفاهية الاجتماعية للمواطن.

سادسا: الحفاظ على البيئة.

فيما يخص النقطة الأولى المتعلقة بتشجيع الاستثمار الخاص ينبغي توفير القطع العقارية بعد تسوية وضعية عقود ملكيتها.

- تشجيع بل توجيه الاستثمار الأجنبي نحو ولاية تيزي وزو بحكم ما فيها من يد عاملة ذات خبرة ناتجة عن وجود مؤسسات وطنية منذ السبعينيات منها المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية والكهرومنزلية بواد عيسي والمؤسسة الوطنية للكهرباء بفريحة والمؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية بذراع بن خدة. وفي حالة انعدام الاستثمارات لإنعاش هذه المؤسسات

التفكير في حلول للمشاكل التي تعانيها الجزائر، ولا سيما المشاكل الاجتماعية.

نتمنى أن تجد الاقتراحات والملاحظات التي أبدتها النواب آذانا صاغية حتى لا تبقى مجرد صرخات في واد نكررها كل عام ولكن لا حياة لمن تنادي.

بالنسبة إلى الملاحظة الثانية فنعتقد أن تعزيز دولة الحق والقانون وتكريسها تقتضي أن تكون هناك استمرارية سواء لمؤسسة الدولة أو حتى للحكومة، ولقد التزم وزير المالية في السنة الماضية أمام النواب وهو بصدد إعداد مشروع قانون المالية حيث قال بالحرف الواحد: "التزمت أمام المجلس الشعبي الوطني وباسم الحكومة، بأن تقدم الحكومة القانون العضوي لقوانين المالية في سنة 2006 وأبشركم أن المشروع جاهز وموجود لدى الأمانة العامة للحكومة وسيعرض قريبا على البرلمان إن شاء الله"، أين هي هذه القوانين؟

السيد الرئيس، هناك إخلالا صريحا وواضحا. بمادة دستورية وهي المادة 160 التي تجبر الحكومة على أن تقدم لكل غرفة من غرفتي البرلمان عرضا عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية وتنص هذه المادة على أن تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من غرفتي البرلمان، فلماذا تخشى وزارة المالية وكذا الحكومة الشفافية؟

من حقنا مراقبة الاعتمادات المخصصة في قانون المالية ومجالات أوجه صرفها، هذه هي الشفافية، أقول إن الحكومة ستقع تحت طائلة قانون الوقاية من الفساد ومكافحته لأنه مفاده ضرورة أن تسري عملية تسيير الأموال العمومية في إطار الشفافية، فوزارة المالية بهذا الأسلوب وبهذا التهرب من عرض مشروع قانون ضبط الميزانية أمام البرلمان تمارس التعطيم والضبابية في تسيير الأموال العمومية.

بالنسبة إلى السعر المرجعي المحدد بمبلغ 19 دولارا، فبكل صراحة أصبحت لدي حساسية من هذا الرقم، لقد سمعه الذين سبقونا في سنة 2001 وسمعناه نحن من سنة 2002 إلى سنة 2007 وما يزال يراوح مكانه وهذا الرقم 19 يذكرنى بأية في القرآن

- تخفيض تسعيرة الكهرباء نظرا إلى ضآلة شبكات توزيع الغاز الطبيعي في المناطق الريفية.

- إعادة الاعتبار لمدينة تيزي وزو والمدينة الجديدة لتصبح أكثر جمالا وجاذبية ورفاهية.

وأخيرا، الإسراع في وتيرة إنجاز المشاريع القطاعية الحالية التي هي في صدد الإنجاز خاصة الملعب الكبير لتيزي وزو ومد خط السكك الحديدية وإنجاز 18000 مقعدا بيداغوجيا لجامعة تيزي وزو والإسراع في إنجاز 100 محل تجاري في مستوى كل بلديات تيزي وزو في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

فما دامت الدولة تبذل قصارى جهدها في سبيل دفع عجلة التطور ليعيش المواطن في عزة وكرامة، فإننا على يقين أن اقتراحاتنا هذه ستجد صداها، وهكذا نرجو أننا استقطبنا انتباهكم ونشكركم جزيل الشكر على حسن الإصغاء وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد طيب مقدم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد كناي.

**السيد محمد كناي :** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنتهز هذه الفرصة ونحن نعيش أجواء الاحتفال بغرة ثورة نوفمبر الخالدة لنترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وأن نعترب بتضحيات المجاهدين الحقيقيين الأحياء منهم ونتمنى أن يطيل الله في أعمارهم، كما نتمنى أن يعيد الله علينا هذه المناسبة باليمن والبركات وإننا في الجزائر الطيبة نعم بالأمن والاستقرار.

**السيد الرئيس،**

تتمثل الملاحظة الأولى، في أننا تمنينا أن يحضر معنا كل وزراء الحكومة، حتى يتابعوا هذه الملاحظات ويسجلوا هذه الاقتراحات التي يقدمها النواب فأعتقد أن الوزراء إما أنهم غير مهتمين بهذه المناقشات أو أن لهم اهتمامات أخرى، ربما

السادة الوزراء،  
السادة الإطارات،  
زملائي، زملائي النواب،

قد أتفق مع بعض الزملاء والزميلات، حتى إن كانوا من المعارضة، الذين يؤكدون ضرورة تضمين مشروع هذا القانون المعروف علينا هذه الأيام للنقاش والإثراء كل من شأنه أن يؤدي إلى محاربة مظاهر الرشوة والفساد وإهدار المال العام وسوء التسيير ودعوتهم إلى معالجة أسعار بعض المواد الأولية الضرورية وأسعار الخضر والفواكه ومحاربة "المافيا" التي تريد التحكم في الاستثمار والاستيراد وفي رقاب الناس، لكنني أكاد أتبين ملامح معارضة شعبية تكاد تتخذ من بعض الشعارات البراقة والشعبوية وسيلة لخطاب انتخابي مسبق بعيد كل البعد عن أشكال الديمقراطية التي نشدها جميعا، أحزابا في السلطة وأحزابا خارجها، نوابا في التحالف ونوابا خارجه، وإنني إن كنت أتفهم بعض هذه الخطابات التي يتفنن فيها زملاؤنا وزميلاتنا في هذا المجلس الموقر، الذين أكن لهم كل الاحترام والتقدير، من أحزاب خارج السلطة وخارج التحالف الرئاسي إلا أنني في الوقت نفسه لا أستطيع ولن أستطيع هضم التهجمات غير المبررة على الحكومة كلها من قبل زملاء، والحمد لله أنه قلة، تشارك أحزابهم في السلطة وتبدو خطابات ممثليهم وكأنها خارج السلطة.

قد أتفق مع بعض النواب في عدم رضاهم عن أداء بعض الوزراء وتعرفون أن فخامة رئيس الجمهورية قد أفصح عن ذلك على المباشر في بعض زيارته الميدانية حيث انتقدتهم لكنني مع هذا لا أتفق إطلاقا مع دعاة التسويد من أجل التسويد ولا أقول أنني مع أهل التبييض المزيف والرضى التام عن كل الوزراء فبعض النواب يشكون حتى من عدم استقبال بعض الوزراء لهم فما بالك بمسألة التكفل بالمشاكل التي يطرحها هؤلاء النواب على بعض هؤلاء الوزراء.

السيد الرئيس،  
أيها الزملاء والزميلات،  
هناك إيجابيات لا بد من إقرارها وإنما مدعون جميعا حكومة ومجلسا وأحزابا سياسية إلى دعمها وبالمقابل هناك سلبيات علينا جميعا إقرارها ومعالجتها والتنبيه للمشاكل المترتبة عنها، خدمة للمصالح العليا للوطن ومصحة الشعب.

الكريم "بعد بسم الله الرحمن الرحيم" سأصليه سقر وما أدراك ما سقر، لا تبقي ولا تذر لواحده للبشر عليها تسعة عشر" صدق الله العظيم (سورة المدثر)، فلتحددوا مثلا رقم 20 كسعر مرجعي أو 25 أو 30، بيدولي أن لوزارة المالية استثمارات تملأوها كل سنة. تضاف فقط مجالات النفقات ومجالات الإيرادات ولديهم نوعا من البرمجة لكن هذا غير لائق، وكما قال الأخ نورالدين بن نوار فسواء ارتفع سعر برمبيل البترول أو انخفض فالسعر المرجعي بقي يراوح مكانه أي في حدود مبلغ 19 دولارا، أهذا رقم مقدس حتى لا يتغير منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا!؟

وهناك نقطة أخرى أود طرحها رغم ضيق الوقت، وأسأل السيد وزير المالية، من يعرقل الاستثمار في الجزائر؟ من هذه اللوبيات و"المافيا" المعرقلة للاستثمار؟ من هي هذه "المافيا" التي عرقلت إنشاء مصنع لتركيب السيارات في ولاية تيارت الذي كان مبرمجا منذ عهد الرئيس الشاذلي بن جديد وهو بنفسه قد غادر؟، من هذه المافيا التي تعرقل الاستثمار في مجال إنتاج الأدوية وفي مجال تركيب السيارات؟ تعلمون السيد الرئيس بالنسبة إلى بعض الآليات التي اعتمدت كإجراء في السابق أنه يمكن للمستورد أن يستورد الأدوية لكن يجب أن يصنعها في الجزائر بعد مرور مدة معينة أي ينبغي أن يدخل المستورد في شراكة مع المورد ليصنع الأدوية في الجزائر وقلنا كذلك إننا ألعينا المادة التي تنص على استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات لأن مستوردي هذه السيارات كان ينبغي أن يشرعوا في عملية تركيب السيارات بعد مرور ثلاث أو خمس سنوات، أين هذا التركيب؟ إذن إننا لا نصنع الأدوية ولم تتم شراكة مع هذه المخابر بل إننا نطبق سياسة استيراد- استيراد فمصلحة من هذه السياسية؟! وعليه نسجل عراقيل وإجراءات بيروقراطية وهناك فساد حتى لا نحدث استثمارا حقيقيا منتجا للثروة ليقضي على البطالة وغيرها من الآفات.

يعاني مجتمعنا حاليا مشاكل اجتماعية، حقيقة ...

الرئيس : أشكر السيد محمد كناي، وأحيل الكلمة إلى السيد أمحمد بوعزارة.

السيد أمحمد بوعزارة : شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

متهممة باليتم وضعف الإنتاج وقلة الموارد المالية، والأمرفنفسه ينطبق على الإعلام المسموع الذي نأمل أن يغطي قبل نهاية العام المقبل كافة ولايات الوطن حتى يؤدي الإعلام الجوارى خصوصا دوره كاملا وحتى يشعر المواطن بأنه معه وله وبه.

لقد تحدث بعض الزملاء والزميلات عن ضرورة إيلاء عناية كبيرة للفلاحة وأكد لكم من جانبي ضرورة الاهتمام مجددا بالفلاحة الصحراوية التي صرفت عليها الدولة أموالا طائلة في فترة من الفترات ثم كادت أن تضحل وتهمل خلال السنوات الأخيرة رغم أنها عرفت قبل ذلك قفزة نوعية ...

**الرئيس :** أشكر السيد أمحمد بوعزارة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عليوي.

**السيد محمد عليوي :** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلي اللهم وبارك سيدنا ومولانا محمد المصطفى الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السادة النواب المحترمين،

بداية أحيي كل الزملاء في هذه السهرة الطيبة في غياب من يهمهم الأمر ألا وهم الوزراء المعنيين مثلما سبق وأن ذكر زميلي.

إذا كان المجلس الشعبي الوطني يناقش قضايا حساسة تهم المجتمع فكيف لا يهتم السادة الوزراء بهذا النقاش وبهذه المشاكل وطرحها في آن واحد.

أود أن أشكر السيدين وزير المالية ووزير التجارة الحاضرين معنا. وكذلك لجنة المالية والميزانية لإثرائها هذا المشروع.

إن اسم وزير المالية مشتق من الجود والكرم وعليه نرجو أن يفتح صدره للنقاش فيما يتعلق بهذه القضايا الهامة وطرحها بأمانة في الحكومة على زملائك.

تنطلق مداخلتى أساسا من محور هام، وقد اتفق السادة النواب من كل المجموعات البرلمانية على ذلك، ألا وهو قطاع الفلاحة،

أيها الإخوة والأخوات،

إن المواطن لا ينتظر منا أن نقدم له خطابا ينزع إلى نقد أو تجريح هذا المسؤول أو ذاك ولا ينتظر منا كذلك أن نقيه في أجواء الحملات الانتخابية الشعبية المسبقة بقدر ما ينتظر منا تقديم البدائل والحلول للمشاكل المطروحة والتنبيه لبعض السلبيات وتجنب المغالطات والافتراءات التي لم تعد تنطلي على أحد ومن بينها الإشاعات المغرضة التي كانت موضة فصل الصيف لكنها صارت الآن موضة مستديمة صالحة لكل الشهور والفصول ومصدرا رئيسيا للعناوين الرئيسية لبعض الصحف اللاهثة وراء عنصر الإثارة بدل عنصر السب.

وهناك مثل مفاده، قد يكذب بعضهم على الناس بعض الوقت فيصدقهم الناس بعض الوقت لكن من يكذب على كل الناس كل الوقت لا يصدقهم الناس، طبعاً، كل الوقت.

أيها الإخوة والأخوات،

يلاحظ المتمعن في مشروع هذا القانون المعروف علينا أن هناك ارتفاعا محسوسا للمرة الأولى في الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة وهذا إجراء إيجابي لا بد أن نثمنه وإذ أبادي ارتياحي لهذا الارتفاع المحسوس لقطاع استراتيجي وهام في حياة الأمة فإنني أمل أن يكون هذا المؤشر عاملا أساسيا في انتعاش الحركة الثقافية بالجزائر.

لقد كدنا نياس من وضع الثقافة في بلادنا خلال العشرية الماضية، فقد كان المسرح يحتضر ولم يعد الكتاب مدعما من قبل الدولة وكادت المكتبات القليلة، العمومية منها والخاصة أن تغلق أبوابها، وها نحن اليوم نتطلع، وأرجو ألا يكون ذلك مرحليا فقط ويصادف سنة الجزائر عاصمة الثقافة، إلى طبع ألف كتاب مع مطلع السنة القادمة وتقديم 40 مسرحية حتى نهاية هذه السنة، وفتح مكتبة في كل بلدية، وتبقى السينما التي كادت تختفي بعد عصرها الذهبي تنتظر أن تبعث من جديد لتسهم في إبراز مختلف الجوانب الثقافية والحضارية والتاريخية للأمة الجزائرية العريقة.

وفي مجال الاتصال خاصة السمعي البصري منه فإنني أكاد ألمس الآن تغييرا في الذهنيات من شأنه أن يجعلنا نشاهد أكثر من قناة تلفزيونية في المستقبل القريب حتى تجد كل شريحة في مجتمعنا نفسها في تليفزيوناتها وحتى لا تبقى التلفزة الوطنية

العقار، أقول شخصيا إن كل المجموعة التي أمثلها من الفلاحين تخلو عن الدعم ولا يطالبون بأي دعم لأن كرامتهم أكبر وأسمى من كل دعم نسب إليهم فالذين استفادوا من الدعم ليسوا فلاحين حقيقيين لأن الفلاحين الحقيقيين هم من عانوا الإرهاب وويلات الوضع الاقتصادي باعتبار أننا كنا في اقتصاد مخطط ودخلنا إلى اقتصاد السوق المتوحش وكذلك الظروف الطبيعية كالجفاف وظروف الإرهاب الأعمى الوحشي وعليه أعتقد أن كل هذه المساوىء هي مدخل للمشاكل التي يعرفها قطاع الفلاحة ناهيك عن الوضع الحالي المتردي خاصة فيما يتعلق بالتسويق والتمويل وغلاء البذور وغلاء العتاد الفلاحي، كما أن مشاكل المربين لا تعد ولا تحصى خاصة بالنسبة إلى مربي المواشي في المناطق السهلية، فكل هذا يجعلنا نقول إن عدم التشاور وعدم الاهتمام وعدم أخذ المشاكل بجديّة يدفعنا إلى منعرج لا يليق بنا، فإذا تحدثنا عن وضعية...

**الرئيس:** أشكر السيد محمد عليوي، وأحيل الكلمة إلى السيدة زبيدة خرباش.

**السيدة زبيدة خرباش:** شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

السيد وزير المالية،

يمثل القرض الشعبي الجزائري ما بين نسبتي 15٪ إلى 20٪ من التمويل البنكي للاقتصاد الوطني، ويسير مبلغ 3 ملايين دولار سنويا من العملة الصعبة لتغطية المواد المستوردة، وحتى إذا افترضنا في حالة فتح رأسمال هذا البنك للشريك الأجنبي أن الغلاف المالي سيرتفع إلى مبلغ 4 ملايين دولار، فالسؤال المطروح هو كالاتي:

هل أجرت السلطات دراسة دقيقة وعميقة وجادة لانعكاسات خصخصة القرض الشعبي الجزائري فيما يخص الاستراتيجية المالية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي؟

مع العلم أن منح الشريك الأجنبي نسبة 51٪ من رأسمال البنك يخول له صلاحية التسيير والتنظيم في القروض وكذا حرية

وأقول ما دامت الفلاحة تعتمد في عصرنا على القانون رقم 19/87 وكذلك على تقاليد عرفية وعلى إمكانات بدائية فلا يمكنها أن تنهض وتتطور ولو وفرنا آلاف الملايير، لأن وضعية الفلاح والفلاحة بشكل عام تزداد سوءا وتدهورا نظرا إلى قانون العقار.

إن الفلاح يعتمد على الوثيقة المستمدة من نص القانون رقم 19/87 وهي ورقة حق الانتفاع فهذا العقد عقد موسمي ورد في وثيقة ولم يسفد منها لا ماليا في تعامله مع البنوك ولا إداريا في المنازعات القضائية ولم تمنحه حتى حق الملكية فكيف لهذا الفلاح أن يهتم بالأرض لتصبح أكثر نفعا؟!

منح القانون رقم 19/87 حق الانتفاع للفلاحين في إطار المادتين 10 و24 حيث كانوا مستفيدين ولديهم رئيس وهو رئيس المجموعة ففي ذلك الوقت كانت هناك مجموعات لكن بعد صدور القانون رقم 19/87 همشت هذه المجموعات وأصبح كل فلاح يعمل بمفرده وهذا نظرا إلى الوضعية التي فرضتها الدولة آنذاك.

أقول إن مراسيم القانون رقم 19/87 لم تطبق إلى حد الآن، فكيف ذلك؟! وردت تعليمات وزارية مشتركة فتحت المجال للتنازل في إطار المادة 10، حيث يتم التنازل على المزرعة لصالح المستفيدين الذين هم في المزرعة، لكن المشروع المشترك بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة المالية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية طبق في غير محله وأصبح التنازل يتم لصالح من هب ودب وأصبح الفلاحون أمام القضاء كما لم تصدر تعليمات للإخوة الموثقين لا من وزارة العدل ولا من الوزارات المذكورة حتى توجههم بخصوص قضية التنازل عن الأرض. وأصبح الفلاح في قفص الاتهام، يبيع ويشترى لكن الذي اشترى لم يشتري ملكه ومن باع فلم يبع ملكه أيضا، فالجميع خارج القانون سواء البائع أو المشتري، هذه المنازعات موجودة حاليا في القضاء وعددها كبير والفلاح أصبح في قفص الاتهام، من الذي تسبب في حدوث هذا المشكل؟ أعتقد أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والوزارات المعنية هي التي تصرفت بشكل غير مقبول، كما لم تحظ هذه التعليمات وهذه الحقائق بالمتابعة.

أما فيما يتعلق بالمشاكل التي تطرق إليها الإخوة، ففي القطاع الفلاحي مشاكلا كثيرة لا تعد ولا تحصى إذا حل مشكل

من أجل التخفيف من شدة الأزمة العالمية وعليه نطالب باستعادة مبلغ 43 مليار دولار الموجود في البنوك الأمريكية، كل هذه المجازفة بالأموال الجزائرية من أجل الحصول على فائدة لا تتعدى نسبة 5٪، فهل نحن حقا بحاجة إليها؟!

السيد الوزير، يندرج قطاع البنوك ضمن المادة 17 من الدستور والتي تنص على كون البنوك العمومية ملك للمجموعة الوطنية ولا يجوز التصرف فيها.

أما عن فئة المعاقين، فنقترح تعميم المساعدة الاجتماعية للمعاقين على ألا يقل مبلغها عن نسبة 50٪ من الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون واستحداث مناصب مالية لهم، كم يجب التكفل بالتغطية الكاملة أي بنسبة 100٪ للأجهزة الخاصة بالمعاقين من قبل الصناديق الاجتماعية.

بالنسبة إلى قطاع السكن فيعاني هذا الأخير بشكل انتشار السكن القصدي عبر كامل التراب الوطني وحسب إحصائيات الوزارة المعنية، يوجد أكثر من 540 ألف سكن قصدي وهذه السكنات في تزايد مستمر، نظرا إلى أزمة السكن الخائفة، لذا من واجب الدولة التكفل بهذه الشريحة من المجتمع وهذا بتسجيل برامج جديدة من أجل بناء السكنات الاجتماعية فإنتاج سبعون ألف سكن المبرمج في مشروع قانون المالية غير كافي لحل هذه الأزمة، لذا نقترح برمجة إنجاز 200 ألف سكن اجتماعي كما أن تنصل الدولة عن أداء مهامها في هذا المجال سيزيد من انتشار البناءات القصدية والفوضوية فلا بد من دعم السكن بكل أنواعه.

أخيرا، لقد وصلنا فاكس من عمال مركب العتاد الفلاحي بولاية سيدي بلعباس والمتوقف عن النشاط منذ أشهر حيث يطلب العمال البالغ عددهم 426 عاملا وبصرخة استغاثة، النظر في أجورهم و، والتي لم تدفع لهم منذ شهر مايو سنة 2007، إلى يومنا هذا وكذا إنقاذ هذا المركب، أشكركم والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيدة زبيدة خرياش، وأحيل الكلمة إلى السيد موسى بن عياش.

السيد موسى بن عياش: أشكر السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم.

التصرف في العملة الصعبة المخصصة للاستيراد. وهنا تفقد الدولة سلطة القرار السياسي بخصوص دفع الرواتب وتشجيع الاستثمار، وهذا ما يعد مساسا بالسيادة الوطنية وعليه يطرح السؤال الآتي: لماذا تتم خصخصة القرض الشعبي الجزائري إذا كان الجميع يشهد أن نتائجه المالية جيدة؟!

أليس لتغطية تديد مبلغ 900 مليون دولار في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1997 و2005؟!

نشرت الصحافة في شهر يوليو الفارط أن الريح الصافي للقرض الشعبي الجزائري بلغ 7,9 ملايين دينار أي حوالي مبلغ 110 ملايين دولار في سنة 2006. وأن الكشف الإجمالي المحقق في السنة نفسها قدر بمبلغ 487,86 مليار دينار. كما أنه تمت زيادة رأسمال القرض الشعبي الجزائري بمبلغ 4 ملايين دج في شهر سبتمبر وذلك بأمر من مجلس النقد والقرض ليبلغ في الأخير مبلغ 29,3 مليار دج. كما ورد أيضا في مشروع قانون المالية لسنة 2008 زيادة مبلغ 10 ملايين دج لإعادة رسملة البنوك.

وعليه، فالسؤال الذي يطرح بشدة، لماذا تتم خصخصة القرض الشعبي الجزائري؟، أيعقل أن تودع الأموال العمومية في بنوك عمومية ثم تخصص هذه الأخيرة؟ ما مصير المشاريع الكبرى المودع أموالها ببنك التنمية المحلية وأموال شركة سوناطراك المودعة في البنك الخارجي الجزائري؟ ألا نعتبر مما حدث بجنوب آسيا سنة 1998. حينما سحب "سوروس" أمواله مما تسبب في انهيار الدولة وإن كنا لم ننته بعد من آثار فضيحة الخليفة، فكيف لنا أن نعيد الثقة في بنك خاص والأدهى والأمر أنه بنك أجنبي! الأمر الذي يرهن مستقبل الدولة والأجيال القادمة وتتمثل الكارثة الأخرى في إعلان رئيس الحكومة، إلغاء التعليم التي تؤكد إيداع أموال المؤسسات العمومية في البنوك العمومية حرصا على حمايتها وحفظها والتي تعتبر شرطا من الشروط الثلاثة عشرة المتبقية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذا يعني الإفلاس المنظم للشركات والبنوك العمومية والنزف الخطير لإطارات هذا القطاع الذين كونتهم الدولة الجزائرية وهذا نتيجة الفارق الشاسع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

السيد الوزير،

تتخبط أمريكا في أزمة مالية خطيرة مما دفع بالبنك المركزي الأوروبي والبنك الياباني، بوضع الأموال في البنوك الأمريكية

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله.

السؤال هو كالاتي :  
هل يعني أن المبلغ المخصص من قبل الحكومة مؤجل إلى أجل لاحق أو أنه مدرج ضمن بنود مشروع الميزانية ضمنيا؟ نرجو من سيادتكم معالي الوزير أن توضحوا لنا هذا الأمر.

ثالثا / أما عن النقطة الثالثة فتتعلق بالمادة 42 من مشروع قانون المالية لسنة 2008 والمتعلقة بالزيادة في سعر المازوت بمبلغ 0,30 دج ويمكن لنا أن ندرس مؤثرات هذه المادة من زاويتين :

الزاوية الأولى : وتأخذ الجانب الاجتماعي من حيث تأثير هذه الزيادة في نمط الاستهلاك لدى المواطن وخاصة أصحاب المؤسسات الاقتصادية التي تستخدم مادة المازوت، وهي مادة استهلاكية أساسية في العمليات الإنتاجية في قطاعي الفلاحة والنقل، وعليه تؤثر هذه الزيادة في ميزانية أصحاب هذه المؤسسات.

الزاوية الثانية: وهي الجانب الاقتصادي لهذه المادة التي تتعلق بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال المشروع الذي خصصت له هذه الزيادة حيث تحول إلى صندوق دعم الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية كبديل في المستقبل للطاقة الحالية التي تعتمد على النفط فقط.

وإذا كان هذا المشروع الذي وردت فيه هذه المادة بهم الاقتصاد الوطني على المدى الطويل فإننا نقترح بخصوص ذلك ما يأتي: إلغاء الزيادة المقترحة على المازوت لتجنب الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تلحقها على كاهل المواطن والمتعامل الاقتصادي في الجزائر هذه من جهة، ومن جهة أخرى نقترح تشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين من جميع القطاعات لدراسة موضوع صندوق دعم الطاقة المتجددة في بلادنا باعتباره مهم للاقتصاد الوطني إضافة إلى ذلك توفير نوعية المصادر التي يمكن من خلالها دعم هذا الصندوق مستقبلا.

في الأخير أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : أشكر السيد موسى بن عياش، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطاهر بوقطوف.

من خلال تصفحنا لعناصر ومفردات مشروع قانون المالية لسنة 2008 وجدناه متكاملا من حيث الجوانب التي حيث تماشت الميزانيات المخصصة للقطاعات الاقتصادية مع حجم برنامج النمو الاقتصادي لفخامة رئيس الجمهورية الذي تضمن عدة مشاريع إنمائية في مختلف ولايات الوطن، ورغم إيجابيات مشروع قانون المالية لسنة 2008 إلا أننا نود تقديم بعض الملاحظات بخصوصه نحاول أن نذكرها في النقاط الآتية :

أولا، فيما يخص المرسوم التنفيذي رقم 269/03 المؤرخ في 7 غشت 2003 والذي يحدد شروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة ولدواوين الترقية والتسيير العقاري الموضوع حيز الاستغلال قبل الفاتح من يناير سنة 2004، المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 41 من قانون المالية لسنة 2001 وأحكام المادة 209 من قانون المالية لسنة 2002، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة ولدواوين الترقية والتسيير العقاري، الموضوع حيز الاستغلال قبل الفاتح من يناير سنة 2004، لا تطبق أحكام هذا المرسوم على الأملاك العقارية التابعة للجماعات المحلية التي تكون موضوع نص لاحق ونطالب السيد الوزير رفع الحظر على المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 269/03 وهذا للأسباب الآتية :

أولا/ إن السكنات التابعة للجماعات المحلية وخاصة البلديات معظمها مؤجرة بصيغة (3-6-9). ومعظم هذه السكنات في حاجة إلى ترميمات كبرى لا يمكن أن يباشرها المستأجرو لأنها ليست ملكه ولا حتى البلديات فلا يمكن أن نتصور بلدية توجر سكتا بمبلغ 800 دج شهريا وترممه بمبلغ 300 ألف دج والعملية الحسابية بسيطة.

ثانيا/ إن النقطة الثانية التي أود التطرق إليها هي سؤال موجه إلى معالي السيد وزير المالية وإلى معالي وزير الصناعة وترقية الاستثمار ويتعلق بالمنطقة الصناعية بلارة بالميلية ولاية جيجل والتي خصص لها في برنامج رئيس الحكومة مبلغ قدره 4،3 ملايين دج لكننا لم نجد له أثر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2008.

لعدة سنوات ولم يتغير مثله مثل المبررات المقدمة والملاصقة له دوماً، أدعو إلى تغيير هذا الرقم أو أن تتغير المبررات المقدمة، فالرقم دائماً نفسه والمبررات كذلك لذا ينبغي أن يتطور أحدهما.

هناك موضوع آخر سبقني إليه السيد نور الدين بونوار ويتعلق بالمواطن الذي يتحصل على شقة بعد أن يبذل ما في وسعه ويفني عمره لشراها ثم يمنع من بيعها حتى تمر مدة 15 سنة، هناك أمران، إما أننا تعسفنا في حق هذا المواطن وإما أننا ندفعه إلى التحايل على القانون وهذه سمة لا نريدها أن تستمر وعليه أعتقد أن ذلك لا يفيد.

بالنسبة إلى القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاعاً حيويًا في نظر كل الجزائريين سواء الذين يمارسون الفلاحة أو من لا يمارسونها فالقطاع يعني الجميع من قريب أو من بعيد، ويقدر ما يحمله من سلبيات هناك أيضاً إيجابيات لأننا نشهد بأن بعض المناطق التي كنا لا نجد فيها ولو شجرة، نجد فيها اليوم حقولاً وبساتيناً وهذا في حد ذاته أمراً إيجابياً ورغم المبالغ التي صرفت من أجله لأن النقود تعوض والأرض المنتجة لا تعوض وعليه يقدر ما نضج أموالاً للفلاحة بقدر، ولو يستفيد القليل، ما تكون النتيجة إيجابية وهذا ما أردت التدخل من أجله وشكراً السيد الرئيس. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس :** أشكر السيد محمد بوقطوف، وأحيل الكلمة إلى السيدة خديجة بن الحاج، غائبة، وعليه أحيل الكلمة إلى السيد رقيق بن ثابت.

**السيد رقيق بن ثابت :** شكراً السيد الرئيس. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السادة الوزراء، زملائي، زملائي النواب، رجال الصحافة، أيها الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء نشكر الحكومة وعلى رأسها السيد عبد العزيز بلخادم ومن خلاله وزارة المالية على إعداد هذا المشروع المهم، كما نشكر لجنة المالية والميزانية على مناقشة مشروع قانون

**السيد محمد الطاهر بوقطوف :** شكراً السيد الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السادة أعضاء الحكومة، زملائي، زملائي النواب، رجال الإعلام،

السيد الرئيس،

في الحقيقة سبقني كل الزملاء من مختلف التيارات إلى النقد والتنبيه للنقائص التي تشوب مسيرتنا العامة، وعليه، أود أن أسلك منحى آخر وأقول إن إعداد الميزانية التي أطلعنا عليها واستمعنا إلى تقديمها فيه إثراء وهي تحمل طموحات لكثير من انشغالات المواطنين في مختلف أنحاء الوطن وفي جميع القطاعات مما يمنح دلالة على أننا نتقدم بخطوات هامة في بناء الدولة الجزائرية، فالنقائص الموجودة ستزول كلما تقدمنا في بناء الدولة ومؤسساتها.

ويعنى أوضح أن ما لمسنه في مشروع قانون المالية لسنة 2008 دليل على أننا نبني الدولة وعملية البناء هذه لا بد وأن تتخللها نقائص فالطريق ليس سهلاً لذا فمن الطبيعي أن تظهر نقائص وسلبيات.

أعود الآن وكباقي الزملاء إلى النقد فبحوزتي بعض النقاط تتعلق بالشباب بصفة عامة.

إن آلية تشغيل الشباب التي استحدثت منذ سنوات عديدة كانت حلاً ظرفياً لكننا نلاحظ أنها ستدوم ومن سلبياتها أنها تعطل القدرات الشابة والمتعلمة حيث غرست في أوساط الشباب روح اللامسؤولية فلا يمكن لأي شاب إطار أن يعمل ويكون عمله مفيداً سواء بالنسبة إليه أو إلى الإدارة التي يعمل فيها وهو بتقاضى أجراً زهيداً إذ يعتبر ذلك بطالة مقنعة.

هل تجمدت عقيرتنا لإيجاد آلية جديدة أفضل من هذه الآلية التي أثبتت عدم جدواها ورفض الشباب لها؟

سبقني بعض الزملاء في التطرق إلى الرقم 19 الذي حدد في مشروع قانون المالية لسنة 2008 كسعر مرجعي وقد استمر ذلك

تحسبا لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، وفي هذا الإطار، نحيي رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم على إصدار التعليمات التي تسمح للمؤسسات العمومية بإيداع أموالها المرخصة لدى البنوك الخاصة، وهذا لتشجيع هذه البنوك وتشجيع الاستثمار وفتح رؤوس الأموال تحسبا للتغيرات الاقتصادية والاختلالات الاجتماعية التي تنجم عن مخلفات الإصلاحات واقتصاد السوق.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص سياسة التضامن لحكومة السيد عبد العزيز بلخادم فهي ظرفية قد تتغير بعد الانتهاء من الإصلاحات الاجتماعية وذلك بإحداث ميكانيزمات في مشاريع قوانين المالية للسنوات المقبلة والتمثلة في التضامن بين المواطنين ورفع هذا العبء عن الدولة، وهذا موجود ضمن توصيات أفواج العمل التي شكلها السيد عبد العزيز بلخادم في مستوى قطاع الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد الرئيس،

أما عن بعض التدخلات لمناقشة هذا المشروع، أقول إن مشروع قانون المالية لسنة 2008 موجه لحكومة تضطلع بتنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي والهضاب العليا والجنوب الكبير ومعالجة الاختلالات الاجتماعية وذلك من خلال الزيادات الأخيرة في أجور العمال وتنفيذ تدابير المصالحة الوطنية وليست لحكومة "الهلدينغ" ولا لحكومة تسريح العمال وإغلاق المؤسسات ولا لحكومة الاقتطاعات من مرتبات العمال.

السيد الرئيس،

أخيرا أود تقديم اقتراح للسيد وزير المالية يتمثل في معالجة الفارق في معدل البطالة بين الشمال والهضاب العليا والجنوب الكبير وذلك بوضع تحفيزات لجلب الاستثمار إلى هذه المناطق وتأهيل اليد العاملة للقضاء على هذا الفارق في معدل البطالة ضمن مشاريع قوانين المالية القادمة وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس : أشكر السيد رقيق بن ثابت، وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل السيد مصطفى بوظراف.

المالية لسنة 2008 وإثرائه والذي يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي كالآتي :

يتعلق الهدف الأول بتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية المتمثل في دعم النمو الاقتصادي والبرامج المختلفة للهضاب العليا والجنوب الكبير.

يرمي الهدف الثاني إلى تنفيذ المرحلة الثانية للتفكيك الجمركي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

يرمي الهدف الثالث وهو الأهم إلى مواصلة سياسة الحفاظ على الاقتصاد الكلي التي شرع فيها فخامة رئيس الجمهورية منذ توليه الحكم.

فيما يخص الهدف الأول المتمثل في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية فيرمي إلى تطبيق هذا البرنامج وإلى تهيئة البنية التحتية وجلب أكثر من 150 مليار دولار كاستثمار بعد الانتهاء من هذا البرنامج.

كما يرمي الهدف الثاني إلى استقرار الاقتصاد الكلي وذلك بتحسين المستوى المالي وتحسين مستوى المديونية الداخلية والخارجية والتحكم في معدل البطالة والتحكم في معدل التضخم، وتحسين مستوى النمو الاقتصادي الذي قفز إلى نسبة 5,6٪ سنة 2006 بينما كان سلبيا في حدود الصفر قبل سنة 1999 وكذا المحافظة على صندوق ضبط الإيرادات.

علينا أن نكون غير مباليين، لأن تقويم بلد في مدة أربع أو خمس سنوات عرف انكماشاً اقتصادياً واجتماعياً خلال عشرينيتين كاملتين صعب وصعب جدا، لكن بجهود رئيس الجمهورية استطاعت الجزائر معالجة الاختلالات الاجتماعية الموروثة، والتي هي في الحقيقة ناتجة عن عدم الانسجام بين الفعالية الاقتصادية والفعالية الاجتماعية وكذلك تأجيل أو تأخير بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية خاصة البنكية والمصرفية منها، وهنا أفتح قوسا وأتوجه إلى السيد الوزير وأقول إن كل تأخير أو تأجيل لهذه الإصلاحات سيؤدي إلى وضعية قد تكون سلبية على نتائج هذا المشروع ومشاريع قوانين المالية للسنوات القادمة.

أما الهدف الثالث فيندرج في إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

لجنة المالية والميزانية في ذلك، كما نطالب بإلغاء القسيمة أصلاً لأنها وضعت نتيجة أسباب ومبررات زال وجودها الآن.

أما فيما يخص المادة 42 والمتضمنة إضافة رسم على مادة المازوت، والله إننا نعتبر هذا استفزاز للمواطن، فكيف يعقل أنه كلما ارتفع سعر البترول في الأسواق العالمية زاد سعر مشتقاته عندنا، قلتم ارتفع ثمن القمح عندنا لأن سعره ارتفع في الأسواق العالمية وكذا عن السكر والقهوة وأخيراً البطاطا فكيف يتقبل المواطن هذه الزيادة، صحيح أن هذه المادة المشتقة نستوردها من الخارج، لكننا نتساءل عن دور شركاتنا العملاقة سوناطراك في تصنيعها؟ وبالنسبة إلى الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ألم يجدوا له مورداً إلا بإرهاق كاهل المواطن؟! لذا فإننا في حركة مجتمع السلم نرفض هذه المادة رفضاً قاطعاً.

فيما يتعلق بالمادة 75 الخاصة بمنح قروض لأصحاب الشاليهات في ولايات الشلف وتيارت وعين الدفلى وتيسمسيلت فإننا نطالب بالإسراع في هذه العملية على أن تعم كل البناءات الجاهزة التي بنيت منذ مدة تتجاوز 20 سنة لأنه أنجزت إثر زلزال ولاية الشلف وهي معرضة للعوامل نفسها مثل الضياع الاهتراء إضافة إلى خطورتها على صحة المواطن لاحتوائها على مادة "الأميونت" المحظر تداولها.

فيما يتعلق بالمادة 77 المتضمنة منح القروض للموظفين من أجل بناء سكناتهم فإننا نبارك هذه العملية مع إلغاء نسبة الفائدة لتعارضها مع ديننا الحنيف، وباعتبار أن هؤلاء أبناء هذه الدولة وهم محتاجون إليها وأن الأموال ستعود إليها غير منقوصة فأبناؤها يربحون والدولة لا تخسر شيء.

بالنسبة إلى الزيادة في الأجور فإننا نشتم قرار الدولة في رفع الأجور ولكن هذه الشبكة لم تلب تطلعات وطموحات الطبقة الوسطى خاصة عمال التربية والصحة وغيرهما لذا نطالب الوزارات المعنية عند إعدادها للقانون الخاص برفع العلاوات والمنح بما يضمن أجراً لائقاً بعمال هذه القطاعات التي منحها برنامج الحكومة الأولوية.

كما نلاحظ أن زيادة الأجور لم تشمل فئات غير مصنفة مثل عمال الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وعقود ما قبل

**السيد مصطفى بوظراف :** شكرنا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي النواب، رجال الإعلام، تحية مباركة طيبة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

إن المبررات المقدمة في تقرير مشروع قانون المالية للإبقاء على السعر المرجعي بمبلغ 19 دولاراً أثناء إعداد الميزانية والمتمثلة أولاً في الإسهام في دعم السياسة النقدية أو المحافظة على السيولة أو في ضبط صندوق الإيرادات.

وثانياً في تأمين الإنفاق العمومي إنما هي مبررات غير مقنعة وتدل على عجز القائمين على إقامة اقتصاد قوي ونشط، اقتصاد يستوعب ميزانية يفوق تقديرها على مبلغ 19 دولاراً.

بالنسبة إلى ما ورد في المقدمة بأن اقتصادنا بخير وأن الإصلاحات الاقتصادية في طريقها الصحيح، أقول إن الأمر غير ذلك لأنه لو تطور اقتصادنا حقاً لانعكس ذلك حتماً على حالتنا الاجتماعية، فإن الفقر والفقر المدقع، وظاهرتي "الحراقة" والانتحار، وانتشار البطالة لدى الشباب المتخرج خاصة، وارتفاع سعر البطاطا أكلة غالبية السكان، إن عجز الفلاح عن تقديم شيء، إن فساد البنوك والاختلاسات دليل، وإن طغيان البيروقراطية وعزوف المستثمرين الأجانب برهان، وإن محاولة رفع ثمن قسيمة السيارات والزيادة في سعر المازوت، وإن تذكر الفقير في رمضان بالقلفة والتلميذ في الدخول المدرسي بالمحافظة. كل هذا، وغيره كثير لدليل على أن اقتصادنا في وضع غير مريح يحتاج منا إلى وقفات جادة ومسؤولة.

السيد الرئيس،

فيما ورد في المادة 17 من مضاعفة ثمن القسيمة بالنسبة إلى السيارات السياحية ذات محرك ديزال فإن مبرر هذه الزيادة وهو مكافحة التلوث إنما هو مبرر واه، فأى مستوى من التلوث عندنا حتى نرفع ثمن هذه القسيمة؟! لذا نطالب بإلغاء هذه المادة ونؤيد

**الرئيس :** أشكر السيد مصطفى بوظراف، وأحيطكم علما قبل رفع الجلسة أننا سنستأنف أشغالنا غدا في جلسة صباحية في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين وستخصص للتصويت على مشروع القانون المتعلق بالتمهات بالمياه والتصويت على مشروع القانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ثم مواصلة النقاش بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2008.

أطلب منكم الحضور جميعكم نظرا إلى أهمية هذه الجلسة التي ستتم خلالها عملية التصويت على مشروع القانونين كما أشرت آنفا، كما أن البث سيكون مباشرا.

وعليه يبدو لي أن كل الظروف مواتية لتحضروا غدا بكثافة. أشكر الجميع،

والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الثامنة والأربعين ليلا**

التشغيل وكبار السن والمعاقين وهي الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى دعم قوي من الدولة.

السيد الرئيس،

ومن أجل تطوير الاقتصاد ندعو إلى إصلاح البنوك وإظهار الشفافية في تعاملاتها ووضعها تحت تصرف كل المستثمرين والمتعاملين صغيرهم وكبيرهم ومحاسبة ومعاينة المعرقلين لسيرها والناهبين لأموالها.

كما نقترح في هذا الإطار فتح شبابيك في البنوك العمومية ذات معاملات على أساس الشريعة الإسلامية كما هو الشأن في كثير من البلدان العربية وحتى الغربية منها التي سارت على منوالها.

وفي إطار محاربة الغش والتزوير نذكر أن النصوص التشريعية والقانونية الواردة في المشروع لا تفي بالغرض لذا نقترح استحداث مخابر وورشات تقنية لفحص البضائع ومراقبتها في مستوى الموانئ والمطارات.

وفي الأخير ...

## ملحق : سؤال كتابي وجواب

رد السيد الوزير

1- من السيد عبد الرحمن سهلي :

إلى السيد وزير السكن والعمران

الموضوع : ف/ي جواب السؤال الكتابي رقم 2007/09  
المؤرخ في 03 سبتمبر 2007  
المرجع : مراسلة المجلس الشعبي الوطني المؤرخة في 23  
سبتمبر 2007 تحت رقم 3347/أ.ع.م.ش.و.

من خلال مراسلتكم المشار إليها في المرجع أعلاه، تفضلتم بإطلاعي عن وضعية السكان القاطنين حاليا في شاليهات، منذ نقلهم من حي ديار البركة، ببلدية براق، في شهر أبريل 2004، والذين هم في انتظار إعادة إسكانهم، كما هو مبرمج.

بهذا الصدد، أردتم سؤالي عن أسباب التأخر المسجل في إنجاز مشروع بناء السكنات الموجهة لإعادة إسكانهم، وكذا عن أجل إعادة إسكان العائلات المعنية.

إجابة على تساؤلاتكم، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي، بالمعلومات الآتية :

إن المشروع المعني الذي يضم 360 مسكنا في الواقع قد أوكل في البداية إلى المؤسسة العمومية للبناء للبلدية في شهر فيفري 2005. حدد آنذاك أجل الإنجاز بـ 18 شهرا.

لكن، بعد الانطلاق في أشغال، واجه المشروع نزاع عقاري بين ولاية الجزائر وعائلة ادعت أنها تمتلك الأرضية العقارية، التي تم عليها إنشاء المشروع المعني. نتج عن هذا النزاع الذي عرض أمام القضاء توقف عن الأشغال بقرار من القاضي، الذي دام إلى غاية 21 جوان 2006.

بعد ذلك، لجأ صاحب المشروع إلى تجنيد مؤسسات إضافية لتتكفل بتعجيل وتيرة إنجاز 144 مسكنا لم تشرع المؤسسة العمومية للبناء بالبلدية في أشغالها، إلى غاية التاريخ المذكور أعلاه.

اعتبارا لما سبق، إن وضعية هذا المشروع إلى غاية هذا اليوم، هي كالتالي :

الموضوع: سؤال كتابي.

المرجع: - المادة 134 من الدستور،

- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،  
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

- نظرا إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها سكان حي 205 شاليهات بن طلحة - براق - الجزائر، المرحلين إليها في شهر أبريل 2004، والتي أصبحت تؤثر على صحة أبنائهم بالإصابة بأمراض الحساسية والربو،

- ونظرا إلى تأخر إنجاز مشروع 376 سكن كمرحلة أولى للمشروع في إسكانهم بعد أن كان مقررا إنجازهم في 18 شهرا،

- ونظرا إلى الإتصالات العديدة التي قام بها المعنيون وممثلهم على المستوى المحلي لولاية الجزائر والوعود العديدة التي لم تتحقق،

يشرفني أن أرفع إلى معالي سيادتكم انشغال هؤلاء المواطنين ضمن هذا السؤال :

- متى يتم ترحيل سكان ديار البركة المرحلين في أبريل 2004 إلى شاليهات بن طلحة إلى السكنات المخصصة لإيوائهم؟

- ما هي أسباب توقف مشروع بناء السكنات المخصصة لهم؟

وإنني إذ أقدر الجهود التي تقوم بها وزارتكم لإيواء المنكوبين من جميع الكوارث وخاصة الزلزال والتي أولاهها فخامة رئيس الجمهورية عناية خاصة، أرجو أن يجد سكان هذا الحي الحل المناسب الذي ينتظرونه.

– 216 مسكنا / 360 على وشك الانتهاء من إنجازها؛

– 104 مسكن في بداية الإنجاز؛

– 40 مسكن مبرمجة للانطلاق.

إما فيما يخص إعادة إسكان العائلات المعنية في أقرب الآجال، فإن السلطات الولائية المعنية، مدركة تماما ضرورة تعجيل العملية، علما أن العدد الإجمالي للعائلات المعنية هو في الواقع 426 عائلة، منهم الـ 245 عائلة التي تم إسكانها مؤقتا في حي بن طلحة، بينما العائلات الأخرى والمعنية بعملية إعادة الإسكان، وزعت على الشاليهات المتواجدة بـ برج الكيفان، برج البحري، والحراش.

على كل حال، أحيطكم علما، أنني طلبت من صاحب المشروع المنتدب أي ديوان الترقية والتسيير العقاري لحسين داي، السهر على أن تعجل المؤسسات المجندة لإنجاز هذا المشروع في وتيرة الإنجاز لتسليم المشروع كاملا، بمجمل المرافق الضرورية، خلال سنة 2008.

تلکم هي، السيد النائب المحترم، المعلومات التي ارتأيت من المناسب إطلاعكم بها، جوابا على تساؤلاتكم.

تفضلوا، بتقبل عبارات التقدير والاحترام.